جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

تعقبات ابن شيث (٦٢٥هـ) في كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) دراسة نحوية وصرفية

Thicket: Ibn Shayth's (625 AH) Critical Remarks In Ma'ālim Al-Kitāba Wa-Maghānim Al-Iṣāba — A Grammatical And Morphological Study"

إعداد
د. علي مُحمَّد محمود هلال
قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ
جمهورية مصر العربية

(العدد الرابع والأربعون)
(الإصدار الثالث-أغسطس)
(الجزء الأول (١٤٤٧هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

تعقبات ابن شيث (٦٢٥هـ) في كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) دراسة نحوية وصرفية

علي مُحمَّد محمود هلال

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : *dalihelal115@gmail.com*

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة تعقبات القاضي ابن شيث (ت ٦٢٥هـ) فيما أورده من أغلاط الكُتَّاب في الباب الثامن من كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة)، وهو في فن الكتابة في ديوان الإنشاء، والدافع لهذه الدراسة تبرئة ساحة الكتاب في تناولهم لهذه الألفاظ، وهي دراسة نحوية وصرفية نقدية، والنقد فيها بناء قائم على أسس علمية.

والقاضي جمال الدين عبد الرحيم بن علي بن شيث الإسنوي المصري من أعلام الكُتَّاب في العصر الأيوبي، وهو صاحب ديوان الإنشاء للملك المعظم، وله مكانة عظيمة فقد لُقِّب بالوزير والرئيس والأمير كما سيأتي في ترجمته، وكتابه محل الدراسة صورة صادقة لفن الكتابة في العصر الأيوبي، وخير شاهد على بلاغة مؤلفه وفصاحته .

وجاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وفصلين: الفصل الأول: تعقبات ابن شيث النحوية، وفيه خمسة مباحث، والفصل الثاني تعقبات ابن شيث الصرفية وفيه أربعة مباحث، وأعقبهما خاتمة فيها أهم النتائج، وفهارس فنية.

وخلصت الدراسة في الألفاظ التي تناولتها إلى أنَّها صحيحةٌ من حيث اللغة، وموافقة لقواعد النحو والتصريف، ويجوز استعمالها، وبناء على ذلك فابن شيث ليس محقًا فيما ذهب إليه، فقد اتخذ لنفسه منهجًا متشددًا في تخطئة الفصيح وقبول الأفصح، وهو منهج بعض من سبقه كالأصمعي وغيره

الكلمات المفتاحية: تعقبات ، ابن شيث ، معالم الكتابة ، دراسة نقدية.

Thicket: Ibn Shayth's (625 AH) Critical Remarks In Maʿālim Al-Kitāba Wa-Maghānim Al-Iṣāba — A Grammatical And Morphological Study"

Ali Muhammad Mahmoud Hilal
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Girga Branch — Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: *dalihelal115@gmail.com*

Abstract:

This study aims to track the judge Ibn Sheith (d. 625 AH) in what he reported of mistakes of the writers (authors) in the eighth chapter of his book (Landmarks of Writing and the fruits of precision), which is in the art of writing in the Diwan of Creation, and the motivation for this study is to absolve the writers side in their treatment of these words, which is a critical grammatical and morphological study, and criticism in it based on scientific foundations.

Judge Jamal al-Din Abdul Rahim bin Ali bin Sheith Al-Isnawi Al-Saidi Al-Masri is one of the masters of the writing in the Ayyubid era, and he is the founder of the Diwan of Construction of the Grand King, and he had a great position. He was called the minister, the president and the prince as will come in his biography, and his book I am studying is an honest picture of the writing style in the Ayyubid era, and the best witness to the eloquence of its author.

The study came in an introduction, a preface, and two chapters: the first chapter: Ibn Shaith's grammatical tracks, in which there are five researches, and the second chapter is Ibn Shaith's writing morphology, which has four researches, followed by a conclusion with the most important results, and index.

The study concludes the correction of the use of the words it dealt with and that they are correct in terms of language, and in accordance with the rules of grammar and Conjugation, and may be used, and accordingly, Ibn Sheith is not right in what he went to, he took himself a strict approach in the mistake of the eloquent and the acceptance of the highest of Linguistic precision .

,which is a method of those who preceded him such as Al-Asma'i and others.

Keywords: *Tracks, Son of Sheith, Writing Landmarks, Critical Study.*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين، والآخرين، سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم أجمعين .

أما بعـــد

فإنَّ الله تولَّى حفظ القرآن الكريم من التبديل والتغيير، والقرآن نزل بلغة العرب، فاللغةَ العربيةَ محفوظة بحفظ الله للقرآن الكريم، وقد استمرت اللغة فترة طويلة بعيدة عن اللحن في الألفاظ ؛ لأنَّ العرب لم يختلطوا بغيرهم حتى تفسد ألسنتُهم، ولكن بعد دخول الناس في دين الله أفواجًا واتساع رقعة الإسلام واختلاط المسلمين بغيرهم من الأعاجم، بدأ اللحن يتسرب إليهم ويظهر في مخاطباتهم، وهو داء عضال يفسد الملكة اللغوية، فتنبه لذلك العلماء الغُيُرُ على لغتهم وأخذوا يذكرون الداء ويصفون له الدواء، يذكرون الألفاظ التي يغلط فيها الخاصة والعامة ويصفون الصواب فيها، وانبرى كل عالم منهم للتصنيف في هذه الأخطاء وكيفية معالجتها كلٌّ في مجاله وتخصصه، فمنهم من صنف في لحن العامة كالكسائي وأبي بكر الزبيدي ، وابن مكي الصقلي، وأبي الفرج ابن الجوزي، وصنف الحريري في أوهام الخاصة، ومنهم من تناول أخطاء الفقهاء كابن بري في كتابه (غلط الضعفاء من الفقهاء)، ومنهم من تناول أغلاط المحدثين كأبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ) فقد ألف كتابًا في الاستدراك اللغوي في مجال غريب الحديث، والنقد اللغوي سماه : (إصلاح غلط المحدثين) (١)، وألف أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي كتابًا سماه :" ما تلحن فيه العامة في التنزيل".

---

(١) أورد الدكتور / رمضان عبد التواب إحصاءً لكتب اللحن القديمة في كتابه (لحن العامة والتطور اللغوي) .

وجاء القاضي جمال الدين عبد الرحيم بن علي بن شيث القرشي الإسنوي (ت ٦٢٥هـ) صاحب ديوان الإنشاء للملك المعظم(١) وتناول أغلاط الكُتَّاب في الباب الثامن من كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة)، وهو في فنِّ الكتابة في ديوان الإنشاء، وقد خصص الباب الثامن منه للحديث عن الألفاظ التي يغلط فيها الكُتَّاب، ولما قرأته ظهر لي أنه يمكن الرد عليه فيها فشرعت في ذلك لأسباب هي :

أولا : لأنَّها دراسة نحوية وصرفية نقدية، والنقد بناء قائم على أسس علمية، والغرض منها بيان وجه الصواب، كما أنها دراسة مفيدة للباحث .

ثانيا : الوقوف على الصواب فيما ذكر ابن شيث ؛ لتبرئة ساحة الكتاب في استعمالهم لهذه الألفاظ في كتاباتهم في دواوين الإنشاء .

ثالثًا : ما يتمتع به ابن شيث الإسنوي من مكانة رفيعة في العصر الأيوبي؛ فهو صاحب ديوان الإنشاء للملك المعظم، وقد وُصِف بالرئيس والوزير والأمير كما سيأتي في ترجمته، وكتابه محل الدراسة صورة صادقة لفن الكتابة في العصر الأيوبي، وخير شاهد على بلاغة مؤلفه وفصاحته .

ولما استقرت عندي فكرة البحث وبانت لي حدوده عكفت عليه حتى اكتمل في صورته هذه تحت عنوان :" تعقبات ابن شيث (ت ٦٢٥هـ) في كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة)، دراسة نحوية وصرفية ".

الدراسات السابقة :

الدراسات التي تتصل بالنقد اللغوي كثيرة منها "في النقد اللغوي دراسة تقويمية" للدكتور/ عبد الفتاح سليم، نقد فيه خمسة كتب هي : ــ كتاب (الكتابة الصحيحة

(١) هو عيسى بن أبي بكر بن أيوب، ولد بالقاهرة سنة (٥٧٦ هـ)، وبرع في الفقه والأدب، وشرح الجامع الكبير، وصنف في العروض، ملك دمشق ثماني سنين وأشهرًا، توفي في ذي الحجة سنة (٦٢٤ هـ) . ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/ ٤٦٥ .

للأستاذ زهدي جار الله ــ كتاب (لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط) للدكتور/ إبراهيم دردير ي ـ كتاب (من الأخطاء الشائعة في اللغة والنحو والصرف) للدكتور / محمد أبو الفتوح شريف ـ كتاب (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) للأستاذ / محمد العدناني .

ـ كتاب (أخطاء ألفناها) للأستاذ / نسيم نصر .

والتي تتصل بكتاب ابن شيث هي " النقد اللغوي (الصوتي والدلالي) في كتاب معالم الكتابة ومغانم الإصابة للقاضي ابن شيث القرشي (ت ٦٢٥هـ) " للدكتور حامد محمود يوسف البهلول، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود . جامعة الأزهر، العدد السادس والثلاثون، الإصدار الثالث أغسطس ١٤٤٥هـ . ٢٠٢٣م .

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين وخاتمة وفهارس فنية .

فالمقدمة تحدث فيها الباحث عن موضوعه وسبب اختياره، والتمهيد تحدث فيه عن القاضي ابن شيث وعن كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) وتحدث ـ أيضًا ـ عن مفهوم النقد اللغوي.

والمبحث الأول خصصه لدراسة النصوص النقدية المتعلقة بالمستوى الصوتي، وتحدث فيه عن النقد بين الصوامت والصوائت (الإبدال)، والمعاقبة، والحذف والزيادة.

والمبحث الثاني خصصه لدراسة النصوص النقدية التي تندرج تحت الدراسة الدلالية، وتناول فيها تفسير دلالة اللفظ، والتطور الدلالي، والفروق اللغوية.

والخاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها، وأعقبها **بفهرس بأهم المصادر والمراجع** .

وهذه الدراسة تلتقي مع دراستي في ابن شيث وكتابه ولكنهما يفترقان في طبيعة الدراسة، فتناولت دراسته المستويين الصوتي والدلالي كما هو مثبت في عنوانها وخطتها؛ نظرًا لتخصصه، ودراستي دراسة نحوية وصرفية .

خطة الدراسة :

اقتضت طبيعة الموضوع أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة : تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياري إياه، والمنهج الذي سرت عليه فيه .

التمهيد : ابن شيث وكتابه، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ابن شيث حياته وآثاره .

المبحث الثاني : كتاب (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) وصفًا وتحليلًا .

الفصل الأول : تعقبات ابن شيث النحوية، وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعقبه في أفعال المقاربة.

المبحث الثاني : تعقبه في باب الفاعل.

المبحث الثالث : تعقبه في تعدية الفعل ولزومه.

المبحث الرابع : تعقبه في باب الإضافة.

المبحث الخامس : تعقبه في أفعل التفضيل .

الفصل الثاني: تعقبات ابن شيث الصرفية، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعقبه في الأبنية الصرفية.

المبحث الثاني: تعقبه في المصادر.

المبحث الثالث: تعقبه في المشتقات.

المبحث الرابع : تعقبه في المذكر والمؤنث.

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

الفهارس الفنية : اشتملت على :

أ ـ ثبت مصادر البحث ومراجعه .

ب ـ فهرس موضوعات البحث .

منهج الدراسة:

اعتمدت على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ حيث قام الباحث باستقراء الكتاب وجمع مواضع الدراسة، وقد جاءت الدراسة على النحو الآتي:

أولا: وضعت عنوانًا لكلِّ مسألةٍ .

ثانيًا: نقلتُ عبارةَ ابن شيث كما وردت في كتابه، ووضعتها تحت عنوان المسألة .

ثالثًا: فصَّلتُ الدراسة بذكر مَنْ وافق ابن شيث في هذه التخطئة، وبيان موقف العلماء مما ذكره ابن شيث موثقًا آراءهم من مؤلفاتهم ، داعمًا ذلك بالنصوص والشواهد، وذيلتُها بتعقيبٍ يبين مدى حكم تغليط ابن شيث للكُتَّاب في هذه الألفاظ .

رابعًا: ضبطتُ الآياتِ القرآنيَّة، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، وكلّ ما يحتاج إلى ضبطٍ في المسألة .

خامسًا: خرَّجت الآيات القرآنية، بذكر اسم السّورة، ورقم الآية كما وردت في المصحف الشَّريف .

سادسًا: خرَّجتُ الشّواهد الشّعريّة من دواوين أصحابها، فإن لم أجد فمن مظانها في الكتب الأخرى، مع ذكر البحر العروضيّ ، وموضع الشّاهد.

هذا، وقد اعتمدت على طبعة (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) التي نشرتها دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، بتحقيق/ محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٩٨م.

وبعد فما هذا العمل إلا جهدٌ بشريٌّ يعتريه النقصُ والقصورُ، ولكن حسبي أنِّي بذلتُ فيه غاية جهدي، واستعنت بالله فأمدني بعونه وتوفيقه، واللهَ أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنَّه خير مأمول وأكرم مسؤول، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

التمهيد : ابن شيث وكتابه

المبحث الأول : ابن شيث حياته وآثاره .

اسمه ونسبه :

هو جمال الدين عبد الرحيم بن علي بن الحسين بن شيث، أبو القاسم، القرشي، الإسنوي، القوصيُّ، صاحب ديوان الإنشاء للملك المعظم[١].

وانفرد اليونيني بتكنيته (أبا محمد)[٢]، وانفرد ابن الفوطي بلقبه (عز الدين)[٣]، وخلط ابن المستوفي بينه وبين ابن شيث الطبيب عبد الرحيم بن علي بن حامد الدمشقي المعروف بالدخوار، وذكر نسبته البيساني، وهو من إسنا، وكلاهما توفي بدمشق[٤] .

ولد ابن شيث بإسنا، وإليها نسب فقيل في نسبته : الإسنوي، والإسنائي، وما ورد في (سير أعلام النبلاء) [٥] : الأشنائي تصحيف .

وإسنا إحدى مدن الصعيد بمصر وهي تتبع حاليًا محافظة الأقصر، وأما في عهده فقد كانت من أعمال كورة قوص، وكانت قوص هي العاصمة في العصر الأموي والمملوكي، ثم صارتا من أعمال ولاية جرجا في العصر العثماني .

ونشأ بقوصٍ ، وتفنن في الآداب والعلم، وظل بها حتى وَلِيَ ديوانَ قوصٍ؛ لكونها عاصمةً في ذلك الوقت ثم انتقل منها إلى الإسكندرية .

---

(١) ينظر: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ٢/ ٣٥٩ ، و تاريخ الإسلام ١٣/ ٧٩٨، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٢٦، وفوات الوفيات ٢/ ٣١٢ ، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٧١، والأعلام للزركلي ٣/ ٣٤٧ .

(٢) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣/ ١٣٠ .

(٣) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب ١/ ٢٢١ .

(٤) ينظر: تاريخ إربل ١/ ٣١٤، و٢/ ٥١٩ .

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٢٦ .

واختُلف في تاريخ مولده فقيل[١]: ٥٥٠ هـ، وقيل[٢]: ٥٥٧ هـ، وقيل[٣]: ٥٦٣ هـ، والراجح أنه وُلِدَ في المُحرَّم سنة ٥٦٣هـ ؛ لأنه التاريخ الذي أخبر به ابنُ شيث ابنَ الشعار لما سأله عن تاريخ مولده .

قال ابن الشعار :" وكنت اجتمعت به بالبيت المقدس في سنة تسع وستمائة، وهو إذ ذاك يتولى الديوانَ بها، فأنشدني شيئًا من نظمه، ووهبني كتابًا من تأليفه، قرأته عليه، وأنشدني بحلب أقطاعًا كثيرة من شعره، وكان حسن النظم والنثر، بليغًا في الكتابة، وسألته عن مولده فقال: في محرم سنة ثلاث وستين وخمسمائة "[٤].

صفاته وأخلاقه :

وُصِف ابنُ شيث بصفاتٍ حميدةٍ تدل على حسن سيره وسلوكه، فقد وُصِفَ بأنه كان دينًا خيرًا ورعًا، حسنَ النظم، منشئًا بليغًا، جيدَ الترسل، فاضلًا متأدبًا، وأنه من سادات الناس ورؤسائهم وأعيانهم وصدورهم وفضلائهم، ومن المتضلعين بالعلوم، وأنه كان كثيرَ البر والصدقة[٥].

قال سبط ابن الجوزي عنه :" كأنَّ الله تعالى قد جَمَعَ له بين الفَضْلِ والمروءة، والكرم والفتوة، والإحسان إلى الخَلْق، ما قصده أحدٌ في شفاعةٍ فردَّه خائبًا، وكان يمشي بنفسه مع النَّاس في قضاء حوائجهم، وكان كثيرَ الصَّدقات، واسعَ المعروف، غزيرَ الإحسان، وكان القاضي الفاضل يحتاج إليه في عِلْم الرَّسائل، وكان إمامًا في فنون العلوم من المنظوم والمنثور "[٦].

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ٣/ ٣٤٧ .

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام ١٣/ ٧٩٨، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٢٦، وفوات الوفيات ٢/ ٣١٢.

(٣) ينظر: تاريخ إربل ٢/ ٥٢٠ .

(٤) قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ٢/ ٣٥٩ .

(٥) ينظر: مفرج الكروب ٤/ ٢١٥، وذيل مرآة الزمان ٣/ ١٣٠، وتاريخ الإسلام ٤٥/ ٤٣١ .

(٦) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ٢٢/ ٢٩٤، ٢٩٥ .

ووصفه الذهبيُّ بالعلامة المنشئ البليغ[١]، ووصفه ابن تغري بردي بالأمير، وأنه من كبار دولة المعظم[٢] .

وظائفه :

وَلِيَ الديوانَ بقوصٍ ثم انتقل إلى الإسكندرية ووَلِيَ ديوانَها أيضًا، ثم رحل إلى القدس ووَلِيَ ديوانَها، وظل بها مدة وأنجب ولده (عليًا) سنة (٦٠١هـ) وقد لقيه ابن الشعار في القدس سنة (٦٠٩ هـ)، والتقاه في حلب سنة (٦١٣ هـ)، ثم وَلِيَ كتابة الإنشاء للملك المعظم شرف الدين عيسى بن العادل، وقال الشهاب القوصي : إنه ولي الوزارة للمعظم[٣] .

وفي (تاريخ الإسلام) :" أنشدنا الوزير جمال الدين عبد الرحيم بن علي.." [٤]، وقال عنه ابن الفوطي :" الوزير الجليل "[٥].

وفي (النجوم الزاهرة) :" والرئيس المنشئ جمال الدين عبد الرحيم بن علي "[٦].

شيوخه :

ذُكِر في ترجمته أنَّه وُلِدَ في إسنا ونشأ في قوص، ولم تذكر لنا كتب التراجم أحدًا من شيوخه الذين تتلمذ لهم في إسنا أو قوص، لكن بعض الباحثين[٧] يزعم أنه كان

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٢٦ .

(٢) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ١/ ١٠٢ .

(٣) قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان ٢/ ٣٥٩ ، وذيل مرآة الزمان ٣/ ١٣٠، وتاريخ الإسلام ٤٥/ ٢٣١ .

(٤) تاريخ الإسلام ٤٥/ ٢٣١ .

(٥) معجم الآداب في معجم الألقاب ١/ ٢٢١ .

(٦) النجوم الزاهرة ٦/ ٢٧١ .

(٧) ينظر: مقدمة تحقيق معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٦، والنقد اللغوي الصوتي والدلالي في كتاب معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٤٥٠ .

تلميذًا للقاضي الفاضل، وقد قال سبط ابن الجوزي :" وكان القاضي الفاضل يحتاج إليه في عِلْم الرَّسائل "[١].

تلامذته :

ورد في كتب التراجم من تلامذته :

١ ـ علي بن محمد بن علي بن جميل المعافريُّ ، زين الدين، أبو الحسن ، روى عنه بالمسجد الأقصى سنة (٦٠٤ هـ)[٢].

٢ ـ أبو الفضل عبد المنعم بن نصر الله بن أحمد الدمشقي، وكتب له إجازة في شهر رمضان من سنة (٦١٩هـ) [٣] .

مؤلفاته :

له تصانيف حسنة، منها :

١ ـ (معالم الكتابة ومغانم الإصابة)، وسيأتي الحديث عنه .

٢ ـ (مفتاح المقاصد ومصباح المراصد في زيارة بيت المقدس)، مخطوط بمركز الملك فيصل(٤) للبحوث والدراسات الإسلامية رقم الحفظ : ٣٠٤ ._١_ ف

وله شعر حسن، منه قوله[٥] :

كُـنْ مَـعَ الـدَّهْرِ كَيْـفَ قَلَّبَـكَ الدَّهْـ ـرُ بِقَلْـبٍ رَاضٍ وَصَـدْرٍ رَحِيـبِ

---

(١) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ٢٢/ ٢٩٥ .

(٢) ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣/ ٢٦٥ .

(٣) ينظر: تاريخ إربل ١/ ٣١٥ .

(٤) ينظر: خزانة التراث . فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل ، الرقم التسلسلي (١٣١٣١) (تاريخ) .

(٥) من الخفيف، ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣/ ١٣١، وتاريخ الإسلام ٣/ ٢٣١، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٢٦ .

وَتَـــــيَقَّنْ أَنَّ اللَّيَـــــالِي سَـــــتَأْتِي كُـــــلَّ يَـــــوْمٍ وَلَيْلَـــــةٍ بِعَجِيـــــبِ

وفاته :

تُوفِّي بدمشق ودُفِنَ بقاسيون في السابع من شهر الله المحرم سنة خمس وعشرين وستمائة (٦٢٥هـ)، وهي السنة العاشرة من ولاية الملك الكامل محمد بن العادل بن أبي بكر بن أيوب على مصر[١] .

(١) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣/ ١٣١، وتاريخ الإسلام ٤٥/ ٢٣١، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٦٩ .

المبحث الثاني

كتاب (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) وصفاً وتحليلاً .

هو مطبوع عني بنشره وتعليق حواشيه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي طبع في بيروت في المطبعة الأدبية سنة (١٩١٢م) في (١٩٢) صفحة .

ونشرته دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، بتحقيق/ محمد حسين شمس الدين، وكانت طبعته الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م في (٢٦٣) صفحة.

سبب تأليف الكتاب :

ألَّفه ابن شيث في فن الكتابة في ديوان الإنشاء، ووضعه في مقدمةٍ وثمانية أبواب، فالمقدمة أوضح فيها أنه لم يكن أولَ كتابٍ له في هذا الفن، بل ألَّف كتابًا قبله لم يستطع الاستفادة منه لإبهام خطه وعدم وضوح أفكاره، ومن أجل ذلك عمل على تأليف (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) بطريقة واضحة ليستفيد منه الكُتَّاب، وبيَّن أنه ألَّفه ارتجالًا ولم يرجع لمؤلفات غيره في هذا الموضوع، موضحًا أنه ليس من باب الافتخار بأنَّه متمكنٌ في هذا المجال ولكنه ذكر ذلك من باب الاعتذار إنْ وُجِدَ فيه تقصير[١] .

وهذا الارتجال ينقُضُه قولُه في الباب الثالث الذي جعله في ذكر وضع الخط وحروفه وبري القلم وإمساكه مما لا يستغني الكاتِبُ عنه :" نقلتُه نقلًا من كلام بعض الكُتَّاب إلا أنِّي اختصرتُه ".

والباب الأول جعله فيما يجب تقديمه ويتعين على الكاتب لزومه، وفيه مطلب في آداب كتاب الملوك وأركان الدولة.

والباب الثاني في طبقات التراجم وأوائل الكتب وما يكون به التخاطب بين المتكاتبين على مقدارهما.

---

(١) ينظر: معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٣، ٢٤ .

والباب الثالث في ذكر وضع الخط وحروفه وبري القلم وإمساكه مما لا يستغني الكاتب عنه، وقد ذكر أنه نقله من كلام بعض الكُتَّاب واختصره .

والباب الرابع في البلاغة وما يتصل بها، وتحدث فيه عن السجع، والتجنيس، والمطابقة وغيرها من ألوان البلاغة مستشهدًا على ذلك بالقرآن الكريم، والشعر .

والباب الخامس في ألفاظ يقوم بعضها مقام بعض لا يستغني عنها الكاتب، والباب السادس في الأمثال التي يدمجها الكاتب في كلامه ويستشهد بها نظمًا عند توغله في القول واقتحامه، والباب السابع ذكر المحقق أنه ساقط من الأصل.

والباب الثامن فيما لا بد للكاتب من النظر فيه والتحرز منه وكثيرًا ما يسقط فيه كثيرٌ من الكُتَّاب.

منهجه في التعقبات والتخطئة :

بدأ ابن شيث الباب الثامن من كتابه بنظمٍ له فيما يكتب بالظاء[١]، ونظمٍ آخر له فيما يكتب بالياء والألف[٢]، ثم ذكر الألفاظ التي يغلط فيها الكُتَّاب ونبَّه عليها، وفي عرضها يصرح بالغلط أو الخطأ فيقول :" وهو غلط "[٣]، " وهو خطأ"[٤] أو يقول :" ليس بشيء "[٥]، ويعلل لهذا الخطأ فيقول :" وهو غلط لأنَّ .."، "والصواب كذا، وأحيانًا يكتفي بقوله :" يقال : كذا ولا يقال كذا ولا يصرح بلفظ الغلط أو الخطأ مكتفيًا بالعطف على الكلام السابق، وقد يستشهد على ذلك بكلام العرب وآراء العلماء [٦] .

---

(١) ينظر: معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) السابق ص١٨٠ .

(٣) السابق ص١٨١، ١٨٣ .

(٤) السابق ص١٨٣، ١٨٤ .

(٥) السابق ص١٨٤ .

(٦) السابق ص١٨١، ١٨٢ .

وهذا الباب يعد إضافة للمؤلفات التي أُلِّفَت في التصحيح اللغوي، وهذه الأخطاء التي ذكرها منها أخطاء نحوية ومنها صرفية ومنها دلالية وصوتية، وتناولت الأغلاط النحوية والصرفية ؛ لأنَّها في صميم تخصصي .

ويلحظ في هذا البابِ أنَّ ابن شيث اتخذ لنفسه منهجًا متشددًا للصواب اللغوي حيث اعتمد في معظمه على تصويب الأفصح، وتخطئة الفصيح، وهو منهج بعض من سبقه من علماء اللغة كالأصمعي وغيره .

أهمية الكتاب :

الكتاب له أهمية كبيرة إذ يُعدّ صورة واضحة للكتابة الديوانية في العصر الأيوبي، والمثال الذي اهتدت به الدساتير المنظمة لمصطلح ديوان الإنشاء في عصر المماليك، وهو أحد مصادر القلقشندي في كتابه (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء)[١].

وهو كتابٌ نفيسٌ في بابه، وإن كان صغيرَ الحجم لكنَّه عميمُ النفع يدرب الكاتب الناشئ في طرق أساليب أفصح التراكيب ويعين المجيد على إتقان التعابير واختيار أحاسن الكلم [٢].

كما أنَّه يظهر أثر بن شيث القرشي في خدمة البلاغة بما ذكره في الباب الرابع من هذا الكتاب؛ لذا عُدَّ ابن شيث ممن خدموا دراسة البلاغة العربية خدمات جليلة [٣].

ومن هنا ننصح كلَّ متأدبٍ باقتناء هذا الكتاب الجليل للاستفادة منه والسير على طريقته في صناعة الإنشاء المتين، والأسلوب الفصيح، والإيجاز المرغوب فيه .

---

(١) ينظر: صبح الأعشى ١٥/ ٤ .

(٢) ينظر: مجلة لغة العرب العراقية ٣/ ١٠٧ .

(٣) ينظر: موجز دائرة المعارف الإسلامية ٦/ ١٨٢٩، وتاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف ٧/ ١٢٢ .

الفصل الأول

تعقبات ابن شيث النحوية،

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعقبه في أفعال المقاربة،

في استعمال الماضي (أوشك)

قال ابن شيث :" يقال: أوشَكَ فلانٌ الجيئَةَ أي: أسْرع، ولا يقال: أوشَكَ أن يجيءَ، ولكن يوشِكُ أن يجيءَ "[١].

الدراسة والتحليل

(أوشك) يستعمل استعمال (عسى) في المقاربة يقال : أوشك زيدٌ أن يقوم، المراد قارب زيد القيام، وهو من السرعة من قولهم : خرج وشيكًا أي: سريعًا، واستعمال المضارع (يوشك) أكثر من استعمال الماضي (أوشك) ولذلك تجدُ أكثر النحويين إنَّما يذكره في هذا الباب مضارعًا[٢] .

وابنُ شيث في نصه ينكر استعمال الماضي قائلًا :" ولا يقال : أوشك أن يجيء "، والصواب عنده أن يستعمل المضارع فيقال : يوشك أن يجيء، وبذلك يُعِدُّ استعمال الماضي من أغلاط الكُتَّاب وإن لم يصرح بذلك لكن يفهم من كلامه، وما ذكره ابن شيث وافق فيه الأصمعي، فقد ذهب الأصمعي[٣] إلى أنه لا يستعمل إلا مضارعًا ولا يقال: أوشك زيد أن يقوم، وبه قال أبو علي[٤].

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٩٥ .

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٨٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٨٩ .

(٣) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٦/ ٥٨٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣٤، والمساعد ١/٣٠٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٨٣ .

(٤) ينظر: المقاصد النحوية ٢/ ٦٩١ .

واستبعد ابن الخشاب استعمال الماضي لأوشك حيث قال :" وتقول : يوشك أن يكون كذا أي: يسرع، ويبعد في الاستعمال، يوشك يكون كذا، وأوشك زيد أن يخرج، وأوشك يخرج "[١].

فظهر من النص أنَّ ابن الخشاب استبعد في الاستعمال الفعلَ الماضي (أوشك) سواء أكان المضارع معه بـ(أَنْ) أم من دونها كما استبعد المضارع من دون (أَنْ) مع (يوشك) .

وأنكر النجيري من أهل اللغة استعمال (أوشك)، قال السيوطي :" وقد رأيت في تذكرة العلامة شمس الدين بن الصائغ عن النجيري أحد أئمة اللغة، أنه قال :" فيما كتبه على غريب الحديث لأبي عبيد، لا يقال: أوشك أن يجيء، ولكن يوشك أن يجيء"[٢]

موقف النحويين واللغويين مما أورده ابن شيث :

ما ذكره ابن شيث موافقًا فيه الأصمعي وغيره مردود بما أورده الخليل بن أحمد وغيره من علماء النحو واللغة، قال أبو حيان :" وأما (أوشك) فذهب الأصمعي إلى أنه لا يستعمل إلا مضارعًا، ولا يقال ماضيًا: أوشك زيد أن يقوم، وما ذهب إليه باطل؛ لأنَّ الخليل وغيره قد حكوا أوشك "[٣].

---

(١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ١٣٥ .

(٢) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢/ ١٤٠ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٤، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٩.

قال الخليل الفراهيدي :" وأَوْشَكَ هذا أن يكون كذا، أي: أسرع، قال:

إِذَا الْمَـرْءُ لَـمْ يَطْلُـبْ مَعَاشًـا يكفِّـهِ شَـكَا الْفَقْـرَ أَوْ لَامَ الصَّـديقَ فَـأَكْثَرَا

وَصَـارَ عَلَـى الْأَدْنَـيْن كَـلًّا وَأَوْشَـكَتْ صِـلَاتُ ذَوِي الْقُرْبَـى لَـهُ أَنْ تُنكَّـرَا[١]

وتقول: يُوشِكُ أن يكون "[٢].

الشاهد في البيت قوله :" وأوشكت ".

وأنْشد ثَعْلَب عن ابن الأعرابي :

وَلَوْ يسألُ الناسُ الترابَ لأوشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[٣]

ورد الماضي في قوله :" لأوشكوا "، قال العيني :" وفيه ردٌّ على الأصمعي وأبي علي؛ حيث أنكرا أوشك بصيغة الماضي، قال أبو علي: لا يقال: يوشَك ـ بفتح الشين ـ، ولا أوشك "[٤].

وقال جريرٌ يهجو العبّاسَ بنَ يزيد الكِنْديَّ:

إذا جهـــلَ اللئـــيمُ ولـــم يُقَـــدِّرْ لـبعضِ الأمـرِ أوشـك أن يُصَـابَا [٥]

(١) البيتان من بحر الطويل، لعروة بن الورد في أمثال الحديث للرامهرمزي ص ٩٣، ونسبهما المحقق إلى بحر الوافر وهو خطأ، وبلا نسبة في المسائل البصريات ٢/ ٨٥٣، وكتاب الأفعال للسرقسطي ٤/ ٢٢٤ .

(٢) العين ٥/ ٣٩٠ .

(٣) مجالس ثعلب ص٣٦٤، والبيت من الطويل .

(٤) المقاصد النحوية ٢/ ٦٩١ .

(٥) من الوافر، في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ٢/ ٦٥٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٤٣.

وقال الكلحبة اليربوعي :

إِذا المَـرْءُ لَـمْ يَغْشَ الكَرِيهـةَ، أَوْشَـكَتْ حِبــالُ الهُوَيْنَــا بــالفَتَى أَن تَقَطَّعــا[١]

والشاهد في البيتين : أوشك، أوشكت، وهذا يرد ما ذهب إليه الأصمعي وابن شيث ومن سار على منهجهما في إنكار (أوشك) .

وأورده أيضًا أبو عمرو الشيباني[٢]، وقاسم بن ثابت السرقسطي[٣].

ومن شواهد استعمال الماضي ما جاء في (صحيح مسلم) :" لبس النبي ـ صلَّى الله عليه وسلم ـ يومًا قباء من ديباج أهدي له، ثم أوشك أن نزعه، فأرسل به إلى عمر بن الخطاب، فقيل له: قد أوشك ما نزعته يا رسول الله، فقال: " نهاني عنه جبريل ... "[٤].

قال القاضي عياض موضحًا :" قوله :" أوشك أن نزعه " أي: أسرع وأقرب، وكذا قوله: " فأوشك ما نزعته "، هذا يرد قول الأصمعي في أن هذه اللفظة لا تأتى في الماضي، ولا يقال: أوشك، وإنما تأتي في المستقبل : "يوشك " بكسر الشين، وقد ذكر فيه " أوشك " الخليل وغيره "[٥].

وجاء ـ أيضًا ـ في (صحيح مسلم) ما نصه :" ... فقال عبد الله: لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد..."[٦].

---

(١) من الطويل، لكلحبة اليربوعي في المفضليات ص٣٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٦، ولسان العرب ١٠/ ٥١٣ (وشك)، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ص٢٥٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥

(٢) الجيم ٣/ ٢٩٨ .

(٣) الدلائل في غريب الحديث ١/ ١٣٨ .

(٤) صحيح مسلم ٣/ ١٦٤٤ .

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٦/ ٥٨٣ .

(٦) صحيح مسلم ١/ ٢٨٠ .

قال النووي شارحًا :" قوله: (لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا) معنى أوشك: قرب وأسرع، وقد زعم بعض أهل اللغة أنه لا يقال: أوشك، وإنما يستعمل مضارعا فيقال: يوشك كذا، وليس كما زعم هذا القائل بل يقال: أوشك . أيضًا . ومما يدل عليه هذا الحديث مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله "[١].

تعقيب

مما سبق يتضح أنَّ استعمال الماضي (أوشك) حكاه أئمة اللغة، وورد في الشعر والنثر، ولكن استعمالهم للمضارع أكثر من استعمالهم للماضي، وهذا يرد ما ذكره ابن شيث والأصمعي وغيرهما من إنكار استعمال الماضي، وبذلك يكون استعمال الكُتَّاب للماضي موافقًا لما ورد في اللغة ولا داعي لتخطئتهم فيه .

(١) شرح النووي على مسلم ٤/ ٦١ .

المبحث الثاني

تعقبه في باب الفاعل في قولهم: ارْتَفَع الضُّحى

قال ابن شيث :" ويقولون: ارتَفَعَ الضُّحى، والصواب : ارتَفَعَتْ؛ لأنَّها مؤنثة"(١).

الدراسة والتحليل

ذكر ابن شيث مما يغلط فيه الكُتَّاب قولهم : ارتفع الضحى، والصواب عنده أن يقال : ارتفعت الضحى ؛ لأنَّ الضحى عنده مؤنث، وهو قول جماعة من اللغويين والصرفيين، ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّها تُذكَّر وتُؤَنَّثُ، وهاك البيان والتفصيل :

ذهب الفراء إلى أن الضحى أنثى(٢)، وتبعه في ذلك أبو حاتم السجستاني(٣)، وأبو بكر بن الأنباري(٤)، وأبو الفتح بن جني(٥)، وابن فارس(٦)، وأبو عبيد الهروي(٧)، وابن سيده(٨)، وأبو البركات الأنباري(٩)، وابن بري(١٠)، والسمين الحلبي(١١).

قال الفراء :" والضحى أنثى، يقال: ارتفعت الضحى، وتصغيرها ضحيٌّ، بغير الهاء، كأنهم كرهوا أن يشبه تصغيرها تصغير ضَحْوَة ، قال الشاعر :

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٠٣ .

(٢) كتاب المذكر والمؤنث للفراء ص١٩ .

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص١٣٤ .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث ١/ ٥٧٧ .

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن جني ص٤٥ ، ٧٧.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي الحسين أحمد بن فارس ص٥٧ .

(٧) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٤/ ١١١٧ .

(٨) ينظر: المخصص ٥/ ١٣٥ .

(٩) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٠ .

(١٠) ينظر: غلط الضعفاء من الفقهاء ص ٢٣ .

(١١) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٢/ ٣٧١ .

يفعت خليقًا بَعْدَمَا اشْتَدَّتْ الضُّحَى ∴ بِمُرْتَقِبٍ عَالي النشَازِ رَفِيع

تصغير خلقًا ، وإذا قلت : الضحاء فهو مذكر ممدود "[١].

وذكر أبو البركات الأنباري شاهدًا آخر، هو قول الشاعر[٢] :

سُرُحُ اليَدَيْن إذا تَرَفَّعَت الضُّحَى ∴ هَدْجَ الثَّقَال بَحمْلِهِ المُتَثَاقِلِ

قال القيسي :" الشاهد فيه تأنيث (الضحى)، وإن لم تكن فيه علامة التأنيث، استدل عليه بقوله :" ترفعت "، ويصغر بغير هاء التأنيث "ضحي".

ولها أخوات، وهي: القوس والحرب والدرع والعرس "[٣].

وغلط ابن بري الفقهاء في قولهم : ارتفع الضحى قائلًا :" ويقولون : إذا (ارتفعَ الضُّحَى)، وصوابُهُ : ارتَفَعَت ، لأنّها مؤنثةٌ، وإنّما يجوزُ أنْ يُقالَ : ارتفع، على حدِّ قولِهِ تعالى:" فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ من ربِّهِ " [٤].

وذكر ابن بري أنه يجوز ارتَفَعَ الضُّحى ؛ لأنَّه مؤنثٌ غير حقيقي التأنيث فيذكر معه الفعل كما ذكر الفعل (جاء) مع الفاعل المؤنث المجازي (موعظة).

ورد في كتاب (المذكر والمؤنث لابن جني ص٤٥) ما نصه :" المؤنث الذي لا يجوز تذكيره عند ابن جني : العين، الأذن، الكبد ... الضحى .."، وورد في ص٥٠ :" وما لا يجوز تأنيثه : ... البطن، الضحى، الألف من العدد ".

وهذا ظاهره التناقض عند ابن جني ، والذي يظهر لي أن الموضع الثاني فيه خطأ لم يتنبه له المحقق والصواب الضحاء بالمد وليس الضحى بالقصر ؛ لأنه أورد في

---

(١) كتاب المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ص١٩ .

(٢) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٠ .

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٨٢ .

(٤) غلط الضعفاء من الفقهاء ص ٢٣ .

ترتيب الألفاظ على حروف المعجم في ص٧٧ " الضحى : مؤنثة"، وأما الضحاء فهو مذكر[١] والله أعلم .

وذكر بعض اللغويين والصرفيين أنَّ الضُّحى يذكَّر ويؤنَّث، منهم الجوهري، وابن التستري، وأبو حيان الأندلسي، وابن عادل الحنبلي، والفيروزآبادي، وهاك النصوص :

قال الجوهري :" ضَحْوَةُ النهار بعد طلوع الشمس، ثم بعده الضُحا، وهي حين تشرق الشمس، مقصورة تؤنّث وتذكر، فمن أنَّثَ ذهب إلى أنَّها جمعُ ضَحْوَةٍ، ومن ذَكَّرَ ذهب إلى أنَّه اسمٌ على فُعَلٍ، مثل صُرَد ونُغَر"[٢].

وقال ابن التستري :" وممَّا يُذكَّر ويُؤنث : السماء ، والسلطان، والطريق، والسبيل ، والسكين .. والضُّحى ..." [٣].

وقال ابن عادل الحنبلي :" والضُّحَى : مؤنثة ، يقال : ارتفعت الضُّحى فوق الصخور، وقد تُذكَّر، فمَنْ أنَّثَ ذهب إلى أنَّها جمعُ ضَحْوَةٍ ، ومَنْ ذكَّر ذهب إلى أنَّه اسمٌ على (فُعَل) نحو : صُرَد "[٤] .

وقال الفيروزابادي :" والضَّحْوُ والضَّحْوَةُ والضَّحِيَّةُ، كعَشِيَّةٍ: ارْتِفاعُ النَّهارِ، والضُّحَى: فُوَيْقَهُ، ويُذَكَّرُ، ويُصَغَّرُ ضُحَيًّا، بِلا هاءٍ ، والضَّحاءُ، بالمَدِّ : إذا قَرُبَ انْتصافُ النَّهارِ، وبالضم والقَصْرِ: الشَّمْسُ، وأتَيْتُكَ ضَحْوَةَ: ضُحًى"[٥].

تعقيب

مما سبق نخلص إلى جواز تذكير وتأنيث الضُّحَى، وصحة قول الكُتَّاب:" ارْتَفَعَ

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٥٧٧ .

(٢) الصحاح ٦/ ٢٤٠٦ .

(٣) المذكر والمؤنث لابن التستري ص٥١ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٥) القاموس المحيط ص ١٣٠٤ .

الضُّحَى "، لما يأتي :

أولا : لما ذكره العلماء من جواز التذكير والتأنيث في الضُّحى، وتأنيثها مجازي، والمؤنث المجازي يجوز معه عدم إلحاق تاء التأنيث للفعل كما ذكر النحويون فيجوز : طلعَ الشمسُ، وطلعَتْ الشمسُ، وارتفعَ الضَّحى، وارتفعَتْ الضُّحَى، كما ذكر ابن بري في قوله تعالى :" فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ من ربِّهِ ".

ثانياً : ورد " ارتفع الضحى" في النصوص والمصادر الآتية :

١ ـ ورد في (نهاية الأرب في فنون الأدب ١٨/ ٣٨٤) في وفاة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ " في يوم الاثنين حين اشْتَدَّ الضُّحَى ".

٢ ـ ورد في (سنن أبي داود ٢/ ١٩٨) عن رَافِعِ بْن عَمْرٍو الْمُزْنِيّ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنًى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ، وَعَلِيٌّ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ، يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ»

٣ ـ ورد في (تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ٢٠٥٢) " فلما كان صبيحة الأحد واشتدَّ الضحى أخذتهم الصيحةُ ".

٤ ـ في (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٢/ ١١٣) " وفي الحديث :" صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال " أي : ارْتَفَعَ الضُّحى ".

وهذه النصوص تشهد لصحة قول الكُتَّاب .

المبحث الثالث

تعقبه في تعدية الفعل (شال) بنفسه

قال ابنُ شيث :" يُقال : أَشَلتُ نفسي، وأشلتُ ثوبي، وسقَط ثم أشالَ نفسَه، ويقال: شُلْتُ بثوبي، وشُلْتُ بنفسي، وسَقَطَ ثم أشالَ نفسَه، ويقال: شُلت بثوبي، وشُلت بنفسي، وسَقَطَ فَشَال بنفسه، كلُّه بالهمزة أو الباء، وقولهم: شُلْتُ نفسي، وشِلْتُ ثوبي خطأ ليس من كلام العرب"(١).

الدراسة والتحليل

ذكر ابن شيث في هذا النص أنَّ الكُتَّاب يخطئون في الفعل (شال) فيعدونه بنفسه، وهو لازم، والصواب أن يتعدى بهمزة النقل أو بالباء فيقال : أَشَلْتُ ثوبيَ وشُلْتُ بثوبي كما تقول العرب : شالَتْ النَّاقةُ بذَنَبها، وأشالَتْ ذَنَبَها، وعَدَّ ابن شيث تعديتَه بنفسه خطأً ليس من كلام العرب .

وقد وافق ابنَ شيث علماءُ اللغة فيما ذكره، فقد أورد أبو زيد الأنصاري في النوادر من أخطاء أبي عبيد قوله : شُلْتُ الحجر، والعرب لا تقول إلا أشلته وشُلْتُ به(٢).

وعدَّ ابن مكي الصقلي قولهم : شلتُ الحجَرَ ممَّا غيَّر العامة من الأفعال بالنقص وأن الصواب : أشلته وشلت به(٣)، وعدَّه الحريري من أوهام الخواص(٤).

موقف العلماء مما ذكره ابن شيث :

قال الفيومي :" شُلْتُ به شَوْلًا من باب قال رفَعْتُهُ يتَعدَّى بالحرف على الأفصح وأَشَلْتُهُ

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٩٧ .

(٢) ينظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري ص٢٤٥، وطبقات النحويين واللغويين ص١٧٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٨٩، وخزانة الأدب ٧/ ٨٤ .

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٢٠ .

(٤) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ص ١٦٥ .

بالأَلف ويتعدَّى بنفسه لُغَةٌ ويُسْتَعْمَلُ الثُّلَاثِيُّ مُطَاوِعًا أيضًا فَيُقَالُ شُلْتُهُ فَشَالَ وَشَالَتْ النَّاقَةُ بِذَنَبِهَا شَوْلًا عِنْدَ اللِّقَاحِ رَفَعَتْهُ فَهِيَ شَائِلٌ بِغَيْرِ هَاءٍ لِأَنَّهُ وَصْفٌ مُخْتَصَّ وَالْجَمْعُ شُوَّلٌ مِثْلُ رَاكِعٍ وَرُكَّعٍ وَأَشَالَتْهُ لُغَةٌ"(١).

قوله :" شلته فشال " فقد عدَّى الفعل الثلاثي (شال) بنفسه، وإن كان الأفصح تعديته بحرف الجر الباء، أو بالهمزة .

قال الشهاب الخفاجي :" وقد قيل: إن قول النمر بن تولب:

جموم الشد شائلة الذنابي ∴ .....

يحتمل أن يكون مضافًا للفاعل فيؤنس التعدي "(٢).

وفي (معجم الصواب اللغوي) أن رتبة قولهم : شُلْتُ الحجَرَ أي تعدية الفعل بنفسه لغة فصيحة(٣).

تعقيب

نخلص مما سبق إلى جواز وصحة قول الكتاب : شُلْتُ ثوبي ، بتعدية الفعل الثلاثي بنفسه بناء على ما ذكره الفيومي في المصباح .

وأما ضبط المحقق للفعل بكسر الشين في نص ابن شيث فقد عُدَّ خطأً كما ذكر ابن هشام(٤)؛ لأنَّ (شال يشول) من باب (قال يقول) فالشين مضمومة في الماضي والأمر منه ، يقال : شُلْتُ وشُلْ .

---

(١) المصباح المنير ١/ ٣٢٨ (ش.و.ل).

(٢) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٥٠٣ . والبيت من الوافر ، وتمامه :

جَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذَّنَابِىَ ∴ تَخَالُ بَيَاضَ غُرَّتِهَا سِرَاجَا

ينظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب ١/ ١٨٦ .

(٣) معجم الصواب اللغوي ١/ ٤٦٣ .

(٤) قال ابن هشام :" وقول العامة شلته بالكسر لحن من وجهين/ الأول كسر الشين والثاني تعديته تعديته بنفسه ". تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٦٠ .

المبحث الرابع

تعقبه في باب الإضافة

١ ـ قولهم : أتاه بارحة الأولى

قال ابن شيث :" يقال: أتاه البارحةَ الأولى، ولا يقال: بارحة الأولى"(١).

الدراسة والتحليل

ذكر ابن شيث في هذا النص الصواب أن يقال : أتاه البارحة الأولى ، والأولى صفة للبارحة والصفة تتبع الموصوف تعريفًا وتنكيرًا، وذكر أنَّه لا يقال: بارحة الأولى؛ لأنَّه سيكون من باب الإضافة، فتضاف (بارحة) وهي نكرة إلى (الأولى) وهي معرفة، ويفهم من كلامه أنَّ من قال ذلك من الكُتَّاب فهو غالط وإن لم يصرح بهذا، وما ذكره ابن شيث تابع فيه قطربًا، قال قطربٌ:" لا يقال بارحة الأولى؛ لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولا إلى نعته والجمع البوارح "(٢).

وهو مذهب البصريين، فهم يمنعون إضافة الشيء إلى نفسه فلا يجوز عندهم أن يقال : بارحة الأولى، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع ، وحجتهم أن الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها، وما ورد من هذه الأمثلة تأوَّلوه على حذف مضاف إليه وإقامة الصفة مقامه(٣).

وذهب الفراء إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان فيجوز عنده أن يقال : أتاه بارحة الأولى، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع ؛ لأن اللفظين مختلفان،

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٩٦ .

(٢) الأزمنة والأمكنة ص ١١٦ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٨ ، والإيضاح العضدي ص٢٧١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٣٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٧ ، والدر المصون ٤/ ٦٠٠ .

وهو مذهب الكوفيين[١] .

قال الفراء :" وقوله: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ}[٢] أُضِيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }[٣] والحق هُوَ اليقين.

ومثله أتيتك بارحة الأولى، وعام الأوَّل، وليلة الأولى، ويوم الخميس.

وجميعُ الأيّام تُضافُ إلى أنفسها لاختلاف لفظها، وكذلك شهر ربيع، والعربُ تَقُولُ فِي كلامها- أنشدني بعضهم-:

أَتَمْدَحُ فَقْعَسًا وتَذمّ عَبْسًا ... أَلا لِلَّهِ أُمُّكَ مِن هَجِينِ

وَلَو أَقْوَتْ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبْسٍ ... عَرَفْتَ الذُّلَّ عِرْفَانَ الْيَقِينِ[٤]

وإنَّما معناهُ عرفانًا ويقينًا "[٥].

وقال أيضًا :" وقوله: {وَحَبَّ الْحَصِيدِ}[٦].

والحب هُوَ الحصيد، وهو مما أضيف إلى نفسه مثل قوله: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }[٧]، ومثله: { وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}[٨] .

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٦، وتوجيه اللمع ص٢٥٥، والدر المصون ٤/ ٦٠٠.

(٢) سورة يوسف من الآية ١٠٩ .

(٣) سورة الواقعة الآية ٩٥ .

(٤) البيتان من بحر الوافر، وردا بلا نسبة في جامع البيان للطبري ١٦/ ٢٩٥، والبرهان في علوم القرآن للحوفي ص٣٣٧ (رسالة دكتوراه) .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٥ ، ٥٦، وينظر: ١/٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٦) سورة ق ، من الآية ٩ .

(٧) سورة الواقعة الآية ٩٥ .

(٨) سورة ق من الآية ١٦ .

والحبلِ هُوَ الوريد بعينه أضيف إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه، والوريد: عرق بين الحلقوم والعلباوين "[١].

وممن أجاز إضافة الاسم إلى صفته ثابت بن قاسم[٢] في الدلائل قال معلقًا على ما ورد في الحديث (فَوَ اللَّهِ مَا أَبْقَتْ لَنَا إِلَّا شَاةً كُنَّا نَمْتَذِقُ دَرَّهَا، فَعَدَا عَلَيْهَا الذِّئْبُ بَارِحَةَ الْأُولَى) :" وَيُقَالُ بَارِحَةَ الْأُولَى وَصَلَاةُ الْأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ، تُضِيفُ الِاسْمَ إِلَى الصِّفَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، قال اللَّهُ تعالى: {وَحَبَّ الْحَصِيدِ}[٣]، يُرِيدُ وَالْحَبَّ الْحَصِيدَ"[٤].

تعقيب

مما سبق يظهر لي ترجيح مذهب الفراء والكوفيين القائل بجواز إضافة الاسم إلى صفته، وصحة قول الكتاب : أتاه بارحة الأولى ؛ لما يأتي :

أولا : لكثرة الشواهد التي ورد فيها إضافة الاسم إلى صفته من القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

ثانياً : أنَّ ما ذهب إليه البصريون في تأويل ما ورد من هذه الشواهد على حذف مضاف إليه وإقامة الصفة مقامه أمر فيه تكلف، وفيه مخالفة لقاعدتهم التي تقول : ما لا يحتاج إلى تأويل أفضل مما يحتاج إلى تأويل، وقبَّحه ابنُ السَّراج قائلًا :" وهو

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٦ .

(٢) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم، العوفيّ، السرقسطي، عالم بالحديث واللغة، من مؤلفاته: الدلائل في غريب الحديث، توفي سنة (٣٠٢ هـ). ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢، والأعلام للزركلي ٥/ ١٧٤ .

(٣) سورة ق ، من الآية ٩ .

(٤) الدلائل في غريب الحديث ١/ ٣٩٧ .

قبيحٌ بإقامة النعت مقام المنعوت"[١]، وقال الشيخ محمد محي الدين عن مذهبهم :" وهو تكلف لا داعي له "[٢].

ثالثًا : أنَّ تأويل البصريين لا يستقيم في قولهم : أتاه بارحة الأولى، لا يحسن فيه تقدير موصوف، فإنَّ أصله: البارحة الأولى، فإذا قدر محذوف لزم أن يقال : بارحة الليلة الأولى، والبارحة هي الليلة الماضية، والأولى صفة للبارحة، فمذهب الفراء أبعد من هذا التكلف .

٢ ـ إضافة آل إلى الضمير

قال ابن شيث :" ومما يقع فيه الوهْمُ . والصواب غيره . أو الوَهنُ . والأقوى غيره قولهم: اللهم صَلِّ على محمدٍ وعلى آله، وقد أجمع حذَّاقُ النحاة على أنَّ (آل) لا تضاف إلا إلى المظهر خاصة دون المضمر، والصواب: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ، كما ورد في الخبر، وكما ذكره العلماء في التشهد والمماثلة بإبراهيم صوات الله عليه، ولم يقل : اللهم صلِّ على إبراهيم وآله، بل قيل : كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وهو أعظم أيضًا في التفخيم؛ لأنَّ الألفاظ تتردد للفخامة والعظمة كما قال تعالى[٣] :" سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي ... والذي ".

---

(١) الأصول في النحو ٢/ ٨ .

(٢) الانتصاف من الإنصاف ٢/ ٣٥٧ .

(٣) سورة الأعلى الآيات ١، ٢، ٣، ٤ . قال الطاهر بن عاشور :" وَإِعَادَةُ اسْمِ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ: وَالَّذِي قَدَّرَ وَقَوْلِهِ: وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعى مَعَ إِغْنَاءِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَنْ تَكْرِيرِهِ، لِلِاهْتِمَامِ بِكُلِّ صِلَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّلَاتِ وَإِثْبَاتِهَا لِمَدْلُولِ الْمَوْصُولِ وَهَذَا مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الْإِطْنَابِ". التحرير والتنوير ٣٠/ ٢٧٦ .

وكما قال إبراهيم :" الذي خلقني فهو يهدين والذي .. والذي "[١]، والقرآن في أقصى درجات البلاغة والإيجاز والإعجاز ، فلولا ما في ذلك من الفائدة لم يكن لتكرار (الذي) في المكانين معنى "[٢].

الدراسة والتحليل

ذكر ابن شيث مما يقع فيه الوهم أو الوهن إضافة آل الضمير في قولهم: اللهم صل على محمد وعلى آله، وزعم أنه مذهب حذاق النحويين، والصواب والأقوى عنده أن يقال: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ؛ موضحًا أنَّ الألفاظ تتردد للفخامة والعظمة كما تكرر اسم الموصول الذي في الآيتين اللتين استشهد بهما، وما ذكره ابن شيث مذهب جماعة من النحويين، وهاك تفصيل المسألة :

اختلف النحويون في إضافة (آل) إلى الضمير على مذهبين :

المذهب الأول : جواز إضافته، وهو مذهبُ جماعة من النحويين، منهم ابن السِّيدِ البَطَلْيُوسِي[٣]، وابن الجَوزِي[٤]، وأبو حيَّان[٥]، وناظر الجيشِ[٦]، والشهاب الخفاجيّ[٧]، واحتجوا بوروده في كلام العرب شعرًا ونثرًا .

---

(١) سورة الشعراء الآيات ٧٨ ، ٧٩، ٨٠، ٨١ .قال الطاهر :" وَتَكْرِيرُ اسْمِ الْمَوْصُولِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ تُعْطَفَ الصِّلَتَانِ عَلَى الصِّلَةِ الْأُولَى لِلِاهْتِمَامِ بِصَاحِبِ تِلْكَ الصِّلَاتِ الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا نَعْتٌ عَظِيمٌ لِلَّهِ تَعَالَى فَحَقِيقٌ أَنْ يُجْعَلَ مُسْتَقِلًّا بِدَلَالَتِهِ". التحرير والتنوير ١٩/ ١٤٣ .

(٢)معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٢٣ .

(٣) ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٥/١ ، ٣٧ .

(٤) ينظر : تقويم اللسان ص٧٧ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ١٨١٨/٤ ، والبحر المحيط ٣٠٤/١ .

(٦) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٢٠٦/٧ .

(٧) ينظر : شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للخفاجي ص٦٢، ٦٣ .

فمن الشعر قولُ عبد المطلب :

وَانْصُـــــرْ عَلَـــــى آل الصَّلِيـــــــبِ وَعَابِدِيـــهِ اليَـومَ آلـكَ [١]

وقولُ خفاف السُّلمي :

أَنَـا الفَـارِسُ الحَـامِي حَقِيقَـةَ وَالِـدي وَآلِـي كَمَـا تَحْمِـي حَقِيقتـه الكسا [٢]

واحتجَّ ابن السِّيد الْبَطَلْيوسي ـ أيضًا ـ بعدم اعتراض النَّحويين على قول المتنبي :

وَاللهُ يُسْعِدُ كُلَّ يوْمٍ جَدَّهُ ∴ وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ[٣]

قائلًا :" أبو الطيب وإن كان ممَّن لا يُحتجُّ به في اللُّغةِ، فإنَّ في بيته هذا حجةٌ من جهةٍ أُخرى، وذلك أنَّ النَّاسَ عُنُوا بانتقادِ شِعْرِهِ، وكان في عصره جماعةٌ من اللغويين

---

(١) من مجزوء الكامل ، لعبد المطلب بن هاشم ، في شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٤/٣ ، وتمهيد القواعد ٣٢٠٦/٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٥/١، وبلا نسبة في الممتع الكبير في التصريف ص٢٣١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٧٣/١، وهمع الهوامع ٥١٦/٢ .

الشاهد : قوله (آل الصليب) حيث ورد فيه إضافة (آل) إلى الاسم الظاهر ، وقوله : (آلك) ورد فيه إضافة (آل) إلى الضمير .

(٢) من الطويل ، لخفاف السلمي في كشف الطرة عن الغرة للآلوسي ص١١ ، وفي شرح أدب الكتاب ٣٨/١، والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٣٨٣/١، والبحر المحيط ٣٠٤/١، والدر المصون ٣٤٣/١، وبلا نسبة في الممتع الكبير في التصريف ص٢٣١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٠٦/٧ . برواية :

أَنَا الفَارِسُ الحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي ∴ وَآلِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ آلِكَا

الشاهد : قوله (آلي ، آلكا) حيث ورد إضافة آل إلى الضمير وهذا يقوي مذهب القائلين بالجواز.

(٣) من الكامل ، للمتنبي في ديوانه (شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري) ٦١/٣ .

الشاهد : قوله : (آله) حيث أضاف آلا إلى الضمير .

والنحويين كابن خالويه، وابن جنى وغيرهما، وما رأيت منهم أحدًا أنكر عليه إضافةَ (آل) إلى المضمر"[١] .

وشَرَحَ ابنُ الإفليلي بيتَ المتنبي، ولم يعترض عليه[٢]، وجعله أبو عبد الله التميمي من ضرورة الشعر[٣] .

واحتجوا في النثر بما أورده المبرد في كتابه (الكامل) عن معاوية : (فيجتمع عليه من آلك وليس منك) ، والمبرد من أئمة اللغة في الحفظ والضبط[٤].

وصحَّح القرطبي[٥]، والمرادي[٦]، والأشموني[٧]، والسيوطي[٨]، والشهاب الخفاجي إضافة آل إلى الضمير، قال الشهاب :" والأصح جوازُ إضافته إلى الضمير وإن زعم المبرد أنَّه من لحنِ العامَّةِ وأنَّه إذا أُضيف يُقالُ: أهلُهُ "[٩].

ولم أقف على نسبة القول إلى المبرد في مؤلفاته المطبوعة، وإنما الذي زعم أنَّه من لحن العوام هو الكسائيُّ، والزبيديُّ كما أورد الشِّهابُ نفسُه في (شرح الدرة)[١٠]، وما

---

(١) الاقتضاب ٣٩/١ .

(٢) ينظر : شرح شعر المتنبي لابن الإفليلي ٢٦١/١ .

(٣) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، لأبي عبد الله التميمي ص٣٤٣ .

(٤) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ١٧١/٣، والاقتضاب ٣٧/١ ، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص٦٢.

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٤/١ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨/١ .

(٨) ينظر : الاقتضاب ٣٧/١ ، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص٦٣ .

(٩) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ، للشهاب الخفاجي ٢٢/١ .

(١٠) ينظر : شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص٦٢ ، ٦٣ .

ذكره المبرد في (الكامل) . كما سبق . يفيد القول بالجواز، ولم يصرح المبرد أنه من لحن العوام في (المقتضب) .

وذهب ابن مالك [١]، وابن قيم الجوزية[٢]، وابنه برهان الدين[٣] ، وبهاء الدين السبكي(٤) إلى أنه قليل، قال ابن مالك :" والصحيح أنَّه من كلام العرب لكنَّه قليلٌ "[٥] .

وورد (آل) مضافًا إلى الضمير في مقدمة نظم ابن مالك :

مُصَـــلِّيًا عَلَـــى النَّبِـــي المُصْـــطَفَى وَآلِـــــهِ المُسْـــــتَكْمِلِينَ الشَّـــــرَفَا

وقول المكودي في مقدمة منظومته :

وَآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ أولـــي الشَّـــرَفْ وَتَـــابِعِيهِمْ خَلَفًـــا بَعْـــدَ خَلَـــف

المذهب الثاني: ذهب الكسائيُّ، ونسب إلى أبي جعفر النحاس[٦]، إلى أنَّ آلًا يُضافُ إلى الأسماءِ الظاهرةِ، ولا يجوز أن يضاف إلى الأسماء المضمرة ؛ لأنَّ المضمرَ يَردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها ، وأصله أهلٌ ، فلا يجوز أن يُقال : صلَّى الله على محمدٍ وآلِهِ، وإنَّما الصَّوابُ (وأهلِهِ)، ولم يُصرِّحْ النَّحَّاسُ به في كتابه (إعراب القرآن)[٧]، ولكن ذكر

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٤ .

(٢) ينظر : جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام لابن قيم الجوزية ص٢٠٦ .

(٣) ينظر : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/٧٣ .

(٤) ينظر : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي ١/٤٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٤ .

(٦) ينظر رأي الكسائي والنحاس في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/٣٥، وارتشاف الضرب ٤/١٨١٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٣، وشرح الأشموني ١/١٨، وهمع الهوامع ٢/٥١٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن ١/٥٢ .

السهيليُّ أنَّ هذه المسألة ختمَ بها النحاسُ كتابَهُ (الكافي)[١]، وتبعهما أبو بكرٍ الزّبيديّ [٢] .

ونَهَجَ ابنُ ظَفَر[٣] منهجَ الزّبيديّ، قال شارحًا قولَ الحريري في درة الغواص: (وعلى آله)[٤] :" مرغوبٌ عنه ؛ لأنَّ الإضمار يرد الكلم إلى أصولهن كثيرًا ، وأصلُ آلٍ : أَهْلٌ بدليل قولك في تصغيره : أُهَيْلٌ ، والوجه أن تقول : وعلى أهْلِه إلا أن تُظهرَ فتقول : وعلى آلِ محمدٍ"[٥] .

وضعَّفَ هذا المذهبَ أبو العلاء المعري[٦]، وابنُ السِّيدِ البَطَلْيَوسِي[٧].

وبيَّن السهيليُّ أنَّه خطأٌ وغيرُ معرُوفٍ في قياسٍ ولا سماعٍ[٨].

تعقيب

مما سبق يتضح أن ما ذكره ابن شيث وغلَّط الكُتَّاب في استعماله إنَّما هو مذهب الكسائي وأبي جعفر النحاس، وأبي بكر الزبيدي، وهو مذهب مردود والصحيح ما ذهب إليه جمهور المعربين من جواز إضافة (آل) إلى الضمير؛ لورود السماع بذلك، وضعف مذهب المانعين كما تقدم .

---

(١) ينظر: الروض الأنف ١/١٥٢.

(٢) لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي ص١٤، ١٥ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي محمد بن محمد بن ظفر الصقلي المكيّ، أديب رحالة مفسر. ولد في صقلّيّة، ورد على الحريري في حواشيه على درة الغواص، وتوفي في حماة سنة (٥٦٥ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ٦/٢٣٠ .

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ص٩ .

(٥) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص٣، ٤ .

(٦) ينظر: اللامع العزيزي ص٩١٣، ٩١٤ .

(٧) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/٣٥ .

(٨) الروض الأنف ١/١٥٢ .

وفي تكرار اسم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ تبرك وتلذذ كما ذكر ابن شيث، وهذا لا يمنع صحة إضافة آل إلى الضمير .

٣ ـ حذف المضاف من قولهم: هو قرابتي وهم قراباتي

قال ابن شيث :" يقال: فلان قريب فلان، وهو قريبي، وقرابتُه، وقرابتي ليس بشيءٍ، وهؤلاء أقاربُ فلانٍ، وقَرَاباتُ فلان ليس بشيءٍ "[١].

الدراسة والتحليل

أنكر ابن شيث في النص السابق قولهم: فلان قرابتي، وهؤلاء قرابات فلان، وعبارته في الموضعين " ليس بشيء "، وما ذكره تابع فيه أبا إسحاق الزجاج في قوله :" وقوله: {يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ}[٢] معناه ذا قرابة، تقول: زيد ذو قرابتي وذو مقربتي، وزيد قرابتي قبيح ؛ لأنَّ القرابة المصدر، قال الشاعر[٣]:

يَبْكِي عليه غَرِيبٌ ليس يَعْرِفُهُ ∴ وذُو قَرَابَتِهِ في الحَيِّ مَسْرُورُ "[٤].

فقد استقبَحَ الزَّجاجُ قولَهم: زيد قرابتي معلِّلًا بأنَّه مصدرٌ وأنَّ الأصل أن يقال : زيد ذو قرابتي كما ورد في البيت الشعري والآية القرآنية، وقال بذلك أيضًا ابنُ المُلَقِّن[٥]، وبدر الدين العيني[٦] .

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٨٤ .

(٢) سورة البلد الآية ١٥ .

(٣) من البسيط، لعِتْيَر بن لَبِيد في اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٨٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣٢٩، ٣٣٠ .

(٥) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٦/ ١٣٤ .

هو سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأَنْصَارِي الشافعيّ، سراج الدين، أبو حفص ابن النحويّ، المعروف بابن المُلَقِّن، وهو من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، أصله من وادي آش (بالأندلس) ومولده ووفاته في القاهرة (ت ٨٠٤هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ٥/ ٥٧ .

(٦) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٣/ ٧٧ .

ونسبه الجوهري[١]، وابن الجوزي[٢]، والصفدي[٣] إلى لغة العامة، وعده الحريري[٤] من أوهام الخواص .

ووافقهم الفيروزآبادي في ذلك قائلًا :" وهو قَرِيبي وذُو قَرابَتِي، ولا تَقُلْ: قَرابَتِي "[٥].

موقف العلماء مما ذكره ابن شيث :

قال علم الدين السخاوي :" القرابة والصحابة في الأصل مصدران سمي بهما الأقرباء والأصحاب، إما على حذف مضاف بمعنى ذوي قرابة وصحابة، وإما على أنهم جعلوا نفس المصدر مبالغة "[٦].

وعلى ذلك يتخرج قولهم :" فلان قرابتي" على حذف مضاف تقديره : فلان ذو قرابتي، وبهذا رد ابن ظفر بأن ما أنكره الحريري معروف وارد كما في قوله تعالى : {ولكن البر من آمن}[٧]، أي: ولكن ذا البر، وفي قوله : {لن تنفعكم أرحامكم}[٨]، أي: لن تنفعكم ذوو أرحامكم ولا أولادكم[٩] .

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ضرب من الاتساع.

وقال الشهاب الخفاجي رادا على الحريري :" ما أنكره صحيح فصيح وشائع نظمًا ونثرًا ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد في حديث صحيح قال فيه : "هل بقي

---

(١) ينظر: الصحاح ١/ ٢٠٠ .

(٢) ينظر: تقويم اللسان ص١٠٩ .

(٣) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٤١٩ .

(٤) ينظر: درة الغواص ص٦٦ .

(٥) القاموس المحيط ص ١٢٣ .

(٦) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٨٧٩ .

(٧) سورة البقرة من الآية ١٧٧ .

(٨) سورة الممتحنة من الآية ٣ .

(٩) الحواشي على درة الغواص ص ٧٦٠، ٧٦١ .

أحد من قرابتها؟" قال في "النهاية[١] ": أي أقاربها، فسموا بالمصدر كالصحابة، والوصف بالمصدر مقيس مطرد، وفيه من الحسن والبلاغة[٢] ما هو أشهر من أن يذكر، وفي الكتاب المجيد {ولكن البر من اتقى}[٣] وعلى هذا يستوي فيه الواحد وغيره، قال في "الأساس [٤] ": هو قريبي وقرابتي وهم أقربائي وقرابتي وفي "تسهيل ابن مالك [٥] ": قرابة يكون اسم جمع لقريب، وفعالة يكون اسم جمع لنحو صاحب أو قريب، وظاهره أنه معنى حقيقي وضعي، وما قبله مجازي ولك أن توفق بينهما "[٦].
ووافقه في ذلك عبد القادر البغدادي[٧]، وعلق البعلي[٨] على كلام الجوهري بأنه ليس من كلام العامة بل من كلام العرب [٩].

---

(١) قال ابن الأثير :" وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ «إلاَّ حامَى عَلَى قَرابَتِه» أَيْ أَقَارِبه. سُمُّوا بِالْمَصْدَرِ، كالصَّحابة ". النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٥ .

(٢) قال أبو الفداء :" وفائدة الوصف بالمصدر الاختصاص ". الكناش في فني النحو والصرف ١/ ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٩ .

(٤) أساس البلاغة ٢/ ٦٤ .

(٥) قال أبو حيان :" وإن لم يطرد كان اسم جمع نحو صاحب وصحابة، لأن فاعلاً لم يطرد جمعه على فعالة ". التذييل والتكميل ١/ ٢٧٣ .

(٦) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٧) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٧٤ .

(٨) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، فقيه حنبلي، محدث، لغويّ، من مؤلفاته : المطلع على ألفاظ المقنع، توفي سنة (٧٠٩ هـ) ينظر: الأعلام للزركلي ٦/ ٣٢٢ .

(٩) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع ص٣٤٨ .

وذكر أبو عبيد الهروي[١]، والسمين الحلبي[٢] بأن قولهم : فلان قرابتي من كلام العرب لكنه قليل والكثير أن يقال : فلان ذو قرابتي .

وفي تهذيب اللغة :" وَيُقَال: فلانٌ ذَا قَرابتي وَذُو قَرابةٍ مني، وَذُو مَقربة وَذُو قُربى مني، قَالَ الله جلّ وَعز: { مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ}[٣]، وَجَائِز أَن تَقول: فلانٌ قَرابتي بِهَذَا الْمَعْنى وَالْأول أَكثر"[٤] .

وأما قرابات فجمع القرابة، والقرابة مصدر، ويجمع المصدر لاختلاف الأنواع، كما في النيات : جمع نية[٥]، وورد استعماله في الحديث :" إنَّ لي قراباتٍ أَصِلُهم، ويَقْطَعونَني، وأُعْطِيْهِمْ، ويَكْفُرونَني"[٦]، وأنشد أبو عثمان السرقسطي :

وَالْقَرَابَاتُ بَيْنَنَا وَاشِجَاتٌ ∴ مُحْكَمَاتُ الْقُوَى بِعَقْرٍ شَدِيدِ[٧]

وفي شرح الرماني :"يعتمل على من يتكل عليه من أضيافه وقراباته"[٨].

تعقيب

مما سبق يظهر أن ما غلطه ابن شيث وافق فيه بعض النحويين واللغويين، وهو من كلام العرب مستعمل شعرا ونثرا، ويكون قولهم : فلان قرابتي على حذف مضاف تقديره : فلان ذو قرابتي، وجمع القرابة على قرابات سائغ لاختلاف الأنواع، ولا داعي لتغليط الكتاب في استعمالهم .

---

(١) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٥/ ١٥١٩ .

(٢) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٣/ ٢٩٠ .

(٣) سورة البلد من الآية ١٥ .

(٤) تهذيب اللغة ٩/ ١١٢ .

(٥) ينظر: العدة في إعراب العمدة ١/ ٣٩ .

(٦) المسائل والأجوبة لابن قتيبة ص ٦٩ .

(٧) كتاب الأفعال ٤/ ٢٥٥، والبيت من الخفيف .

(٨) شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٩٩٣ .

المبحث الخامس

تعقبه في أفعل التفضيل في قولهم: رجل أكبر وأصغر وامرأة كبرى وصغرى

قال ابن شيث :" ويقولون أيضًا : رجل أصغر وفتاة صغرى، وأكبر وكبرى؛ ولا يجوز ذلك كله إلا بالألف واللام، تقول: الأكبر والكبرى والأصغر والصغرى، وأما قولهم :" الله أكبر" فليس من ذلك بشيء؛ لأنه الله أكبر من كل شيء، فحذفت الصلة بـ(من) للعلم بذلك، وقيل: أكبر بمعنى كبير، وأفعل وفعيل جميعا من أبنية المبالغة، يجوز وضع أحدهما موضع الآخر، قال الشاعر[١] :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أيّنا تغدو المنية أوَّلُ

أي: لَوَجِل "[٢] .

الدراسة والتحليل

هذا الذي ذكره ابن شيث وأنكره صحيح إذا كان مرادا به التفضيل؛ لأن أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من (أل) والإضافة وجب تذكيره والإتيان بـ(من) بعده جارَّة للمفضل عليه، والإنكار في قولهم: رجل أكبر وأصغر عدم الإتيان بـ(من)، وفي امرأة صغرى وكبرى المطابقة، والقياس الأصغر والأكبر، أو الصغرى والكبرى، أو أكبر من كذا، وأصغر من كذا في الموضعين، وهذا ما قرره النحويون، قال المبرد :" وَلَا يجوز

---

(١) من الطويل، لمعن بن أوس في الكامل في اللغة والأدب ٢/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٥١، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٧، وحاشية الصبان ٢/ ٤٠٥ .

والشاهد فيه : مجيء أوجل بمعنى وَجِل من مجيء اسم الفاعل بمعنى الصفة المشبهة وليس المراد منه التفضيل .

(٢) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٠٥ .

جاءتني امْرَأَة صغرى وَلَا كبرى، إِلَّا أَن يَقُول: الصُّغْرَى أَو الْكُبْرَى، أَو تَقول: أَصْغَر مِنْك أَو أكبر"[١] .

لهذا أنكر ابن شيث على الكتاب الاستعمال المذكور، ولَحَّن بعضُ النحويين العروضيين فِي قَوْلهم :" فاصلة كبرى وفاصلة صغرى "[٢]، ولحَّنوا أَبَا نواس فِي قَوْله[٣] :

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ

لحَّنه أبو القاسم الزجاجي[٤]، والقاضي الجرجاني[٥]، والزمخشري[٦]، وابن هشام الأنصاري[٧]، وهذا يرد قول البغدادي[٨] إنَّ أول من نبَّه على لحنه الزمخشري، وقد سبقه الزجاجي والقاضي الجرجاني في ذلك.

وعد الحريري من أوهام الخواص قولهم: هذه كبرى وتلك صغرى[٩]، وتعقبه الشهاب الخفاجي قائلًا :"ما أنكره صحيح فصحيح؛ لأنَّه مخرج عن استعمال أفعل التفضيل

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٧ ، وينظر: أدب الكتاب لابن قتيبة ص٥٩٤، وتهذيب اللغة ٧/ ٢٢٨، والمقاصد الشافية ٩/ ١٩٩، والمزهر ٢/ ٥٨ .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣١٦ .

(٣) من البسيط، لأبي نواس في ديوانه ص٧٢، حققه وضبطه وشرحه/ أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر ١٩٥٣م .

(٤) ينظر: اشتقاق أسماء الله ص٢٠٨ .

(٥) ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٥٧ .

(٦) ينظر: المفصل ص٣٠١ .

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٥٧، ٢٥٨ .

(٨) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ١٧٤ .

(٩) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٥٣ .

مجردًا عن المفاضلة، فيكون مطابقًا مع تجرده عن أل والإضافة، كما جوزه علماء العربية، وما توهمه إنما هو إذا بقي على أصل معناه "[١].

واستدرك أبو إسحاق الشاطبي على ابن مالك في قوله :

ونحـــو كبـــرى ولفعلـــةٍ فعـــل وقـــد يجـــيء جمعـــه علـــى فعـــل

بأنه قال : ونحو كبرى " فأتى دون ألف ولام، وفُعْلى الأفعل لا تُفارق الألف واللام، فلا يقال: امرأة كبرى ولا صغرى، وإنما يقال بالألف واللام أو الإضافة "[٢] ، ويجاب عن ذلك بأنه مقيد بالنظم كما هو واضح من البيت .

وقد اعْتُذِرَ عن بيت أبي نواس بأمور :

أحدها : أنّه استعمله استعمالَ الأسماء أي أَن الاسمية غلبت عَلَيْهَا لِكَثْرَة اسْتِعْمَالهَا وَلِهَذَا لم تجر على مَوْصُوف غَالِبًا كَمَا غلبت الاسمية على نَحْو الصاحب، والأجرع، والأبطح[٣] .

ثانيها: أَن فعلى في البيت لَيس المراد منها التفضيل بل هي بِمَعْنى فاعلة، كَأَنه قَالَ:" كأن صَغِيرَة وكبيرة من فواقعها" على حد قوله تعالى: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}(٤) في أحد القولَيْن[٥] .

ثالثها : أن العاري عن معنى التفضيل، المجرَّدُ من (أَلْ) والإضافة، قد يجمع إذا كان موصوفه جمعًا كقولِ الشاعر[٦]:

---

(١) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٢٠٦ .

(٢) المقاصد الشافية ٧/ ٧٩ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٤، ١٣٩ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٦ .

(٤) سورة الروم الآية : ٢٧ .

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٤، ١٣٩ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٦ .

(٦) من الطويل، للفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ١٥٥٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٩٦، وليس في ديوانه .

←←←

إذا غـابَ عَـنْكُم، أَسْـوَدُ العَـينِ كُنْـتُم كِرامًـــا وأنـــتُم مـــا أقـــامَ أَلائِـــمُ

وإذا صحّ جمعه لتجرُّده عن معنى التفضيل، جاز أن يُؤنَّثَ، وهو مجرَّدٌ منه، قال ابن مالك :" ويجوز أن يكون منه قول "حنيف الحناتم[١]" في صفات الإبل: سَرْعى وبَهيا وغزرى، وكان الأجود أن يقال: أسرع وأبهى وأغزر، إلا أنه لما لم يقصد التفضيل جاء بـ(فَعْلى) موضع فعيلة، كما جاء قائل البيت بـ(ألائم) في موضع لئام، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ: كأنّ صُغْرى وكُبْرى صحيحًا؛ لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير"[٢].

وقال بصحة قول أبي نواس ابن عقيل[٣]، وابن هشام(٤)، والعيني[٥]، وخالد الأزهر[٦]، ومصطفى الغلاييني[٧]، وعباس حسن[٨] .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجيء أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة مؤنثًا على أن تكون الصيغة فيه غير مراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة[٩]، ويؤيد هذا الرأي قراءة أبي وطلحة بن مصرف :

→→→

والشاهد فيه : (ألائم) حيث جمع اسم التفضيل (ألأم) المجرد من (أل) والإضافة، وإنما جاز جمعه؛ لأنه خرج عن معنى التفضيل .

(١)هو رجل من تيم اللات حاذق يرْعَى الْإِبِل . جمهرة الأمثال ١/ ٢٠٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦١ .

(٣) ينظر: المساعد ٢/ ١٨٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ص٤٩٨ .

(٥) ينظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٥٤٧ .

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٩٦ .

(٧) ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ٢٠٠، ٢٠١ .

(٨) ينظر: النحو الوافي ٣/ ٤١٠ .

(٩) ينظر: كتاب في أصول اللغة ٢/ ١٨٧ .

{وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى}[١] من غير تنوين، وخرّجها ابن جني، وابن مالك على أنها مصدر بمنزلة الحسن[٢]، وقال الشاطبي :" وجعل من فعلى الأفعل، استعمل استعمال الأسماء فطرحت منه الألف واللام، حيث صارت بمنزلة الأسماء "[٣].

واستعمل أبو العلاء المعري (صغرى) غير مضافة أو معرفة بالألف واللام في قوله[٤]:

ومـــرآة المـــنجِّم وهـــي صُـــغرى أرتْـــهُ كـــلَّ عـــامرةٍ وقَفْـــرِ

وأورد (معجم الصواب اللغوي)(٥)بعض العبارات وحكم عليها بالفصاحة، وهي: دَائِرة صُغْرى، ومَكْرُمة جُلَّى، ويَدٌ طُولَى في عمل الخير، وسياسة عليا، وصحيفة كُبْرَى، وفتاة فُضْلى .

تعقيب

بناء على ما اعتذر به النحويون في بيت أبي نواس، وصححوه على أنه مجرد عن المفاضلة يصح قول الكتاب : رجل أكبر وامرأة كبرى وأصغر وصغرى؛ لأن المراد منه الوصف وليس المفاضلة، وما أنكره ابن شيث يصح إذا كان المراد منه التفضيل وبقي على أصل معناه .

---

(١) سورة البقرة من الآية ٨٣ . وتنظر القراءة في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٤، والمحتسب ٢/ ٣٦٣، ومعجم القراءات ١/١٤٠ .

(٢) ينظر: الخصائص ٣/٣٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٤، والتذييل والتكميل ١٠/٢٨٤.

(٣) المقاصد الشافية ٩/ ٢٠٠ .

(٤) من الوافر، ينظر: حياة الحيوان الكبرى ١/ ٢٨٣، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ٨/ ٣٠٠ .

(٥) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/ ٢٩٨، ٤٨٨، ٥١٢، ٥٤٦، ٥٧٩، ٦١٥، ٢/ ٨٩٧ .

الفصل الثاني

تعقبات ابن شيث الصرفية،

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعقبه في الأبنية الصرفية.

أولا: أبنية الأفعال

١ ـ زاغ يزوغ

قال ابن شيث :" يقال زَاغَ عن الحقِّ والطريق يزيغُ، ولا يُقال : يَزوغُ، وهم يقولون ذلك "(١).

الدراسة والتحليل

ذكر ابن شيث أن قولهم : زاغ عن الحق والطريق بمعنى مال يأتي مضارعه على يزيغ بوزن يَفْعِلُ كـ(يضرب)، ومنع قول الكتاب يزوغ كـ(ينصر) بوزن (يفْعُلُ)، ولم يصرح بالتخطئة ولكن يفهم من قوله :"ولا يقال يزوغ وهم يقولون ذلك ".

وبالنظر فيما أورده اللغويون والصرفيون يتضح أن (يزوغ) لغة لبعض العرب، والمتكلم بلغة من لغات العرب ليس بمخطئ، وإن كانت هذه اللغة ضعيفة.

قال أبو بكر بن دريد :" الزَّوْغ مثل الزَّيْغ، زاغ يزوغ زَوْغًا، وَهُوَ الْميل عَن الْقَصْد، وزاغ عَن الطَّرِيق يزوغ ويزيغ، وَالْيَاء أفْصح "(٢).

أورد ابن دريد في كلامه السابق (يزوغ) و(يزيغ) وبين أن لغة الياء أفصح من الواو، ووافقه في ذلك أبو عثمان السرقسطي(٣)، ومرتضى الزبيدي(٤)، ونقلوا كلامه .

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٨٩ .

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ٨٢٠ .

(٣) كتاب الأفعال ٣/ ٤٧٦ .

(٤) تاج العروس ٢٢/ ٤٩٥ .

وأيضًا أوردها الفيومي لغة لبعض العرب حيث قال :" زَاغَتْ الشَّمْسُ تَزِيغُ زَيْغًا مَالَتْ وَزَاغَ الشَّيْءُ كَذَلِكَ وَيَزُوغُ زَوْغًا لُغَةٌ وَأَزَاغَهُ إزَاغَةً فِي التَّعَدِّي"(١)، وذكر الزبيدي في (تاج العروس) من شواهدها قراءة نافِع فِي الشَّواذِّ:" {ربَّنَا لَا تَزُغْ قُلُوبَنَا} بفَتْحِ التاءِ وضَمِّ الزّايِ "(٢).

وقال البقاعي موضحًا قوله تعالى : {ومن يزغ} أي يمل، من زاغ يزيغ ويزوغ "(٣)، وقال الضحاك: يزوغ ويميل وينكص، كل هذا من ألفاظهم "(٤).

يعني من ألفاظ العرب .

تعقيب

مما سبق يتضح أن مضارع (زاغ) يأتي من بابي ضرب ونصر يزيغ ويزوغ إلا أنه من باب ضرب أفصح وهما لغتان، وما ذكر ابن شيث من تخطئته للكتاب في استعمالهم (يزوغ) بالواو ليس سديدًا .

---

(١) المصباح المنير ١/ ٢٦١ (ز ي غ).

(٢) تاج العروس ٢٢/ ٤٩٦ .

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٥/ ٤٦٤ .

(٤) التفسير البسيط ٢٠/ ٣٩٦ .

٢ ـ شلت يده

قال ابن شيث :" ويقولون : صُمَّتْ أُذُنُه وشُلَّتْ يَدُه، بضم الصاد والشين، وإنما هو بفتحها "[١].

الدراسة والتحليل

غلط ابن شيث الكُتَّاب في قولهم : صُمَّت أذنه، وشُلَّت يده، وما ذكره ابن شيث في (صمت أذنه) أنه بفتح الصاد وأن ضم الصاد فيه خطأ قد وُفِّق فيه فلم أجد أحدًا من الصرفيين واللغويين ـ فيما اطلعت عليه ـ أجاز ضم الصاد أو ذكر أنها لغة [٢] .

وما ذكر في تخطئة (شلت يده) وافق فيه الفراء[٣]، وأبا زيد الأنصاري[٤]، والأصمعي[٥]، والبندنيجي[٦]، وابن درستويه[٧]، وابن القطاع[٨]، وصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي[٩].

ولكن إطلاقه في التخطئة مردود بأنَّه يجوز ضمها في لغة حكاها اللحياني، قَالَ اللحياني : وَمِنْهُم من يَقُول : شُلَّت، يَعْنِي: بِالضَّمِّ، وَهُوَ قَلِيل، وَعَن ابْن الْأَعرَابِي: لَا

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص ٢٠٣ .

(٢) ينظر: الأفعال للسرقسطي ٣/ ٣٧٧، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص١١٦، والتقفية في اللغة ص٦٢٧، والمعجم الوسيط ١/ ٥٢٤ .

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١١/ ١٨٩ .

(٤) ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١١/ ١٨٩ .

(٦) ينظر: التقفية في اللغة ص٦٢٧ .

(٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر ٧/ ٨٣ ، وعمدة القاري ١٦/ ٢٢٧ .

(٨) ينظر: الأفعال لابن القطاع ٢/ ٢١٣ .

(٩) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٣٤٠ .

يُقَال: شلت، يَعْنِي بِالضَّمِّ، إلاَّ فِي لُغَة رَدِيئَة "[١].

وذكر الصغاني، والفيروزابادي صيغتي ما لم يسم فاعله (شلت وأشلت) مما يدل على عدم خطأ من قال بإحداهما .

قال الصغاني :" وأُشِلَّتْ يَدُهُ إشْلالًا، وشُلَّتْ، على ما لم يُسَمَّ فَاعِلُه، لُغَةٌ رَدِيئَةٌ في " شَلَّتْ " بالفتحِ "[٢]، وقال الفيروزابادي :" شَلَّتْ تَشَلُّ، بالفتح، شَلاً وشَلَلاً، وأُشلَّتْ وشُلَّتْ، مَجْهولَيْنِ "[٣].

وصحح (شُلت يمينه) الدكتور أحمد مختار عمر في (معجم الصواب اللغوي) (٤) وأوردها في (معجم اللغة العربية المعاصرة) [٥]، وذكر الأستاذ محمد العدناني أنَّ (شُلت يمينه) ـ بضم الشين ـ استعملها معظم الكتاب والشعراء والخطباء والعالم العربي مما يجعلها في قوة (شَلَّت يمينه) بفتح الشين و(أشلت يمينه) بضم الهمزة وكسر الشين[٦] .

تعقيب

مما سبق يتضح أنَّ استعمال الكُتَّاب (شُلَّت يمينه) بضم الشين ليس خطأ كما ذكر ابن شيث، بل هي لغة قليلة كما ذكر اللغويون، ومن تكلم بلغة من لغات العرب فليس بمخطئ، وما ذكره في (صمت أذنه) بضم الصاد فكلامه صحيح، وقد وفق فيما ذكر . والله أعلم .

---

(١) عمدة القاري ١٦/ ٢٢٧ .

(٢) التكملة والذيل والصلة للصغاني ٥/ ٤٠٦ .

(٣) القاموس المحيط ص ١٠١٩ .

(٤) معجم الصواب اللغوي ١/ ٤٧٥ .

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ١٢٣١ .

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص١٣٤ .

ثانيا : أبنية الأسماء

استعمال (كلوة) بالواو لواحدة الكلى

قال ابن شيث :" ويقولون لواحدة الكُلى : كُلْوَة ، والصواب : كُلْيَة "[١].

البيان والمناقشة

أنكر ابن شيث قول الكُتَّاب: كُلْوة بضم الكاف، والصواب عنده أن يقال: كُلْية، وقد تابع في ذلك ابن السكيت حيث قال :" وتقول: هذه كُلْية ولا تقل كُلْوة، وقد كُلَيت الرجل والصيد أَكْلَيْه، إذا رميت فأصبت كُلْيَتَه "[٢]، ووجه التخطئة عند ابن السكيت وابن شيث مجيئهم بالواو بدلا من الياء وإنما هي بالياء، وسار على منهجهما ابن مكي الصقلي[٣]، والصفدي[٤] .

وقال ابن الجوزي :" وهي الكُلْية، والعامة تقول: الكُلوة "[٥].

موقف الصرفيين واللغويين مما ذكره ابن شيث :

ما ذكره ابن شيث مردود بما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي من أن الكُلْوة لغة في الكُلْية، وهي لغة لأهل اليمن[٦]، وكذا فعل ابن دريد في الجمهرة فقد ذكر الكُلْوَة لُغَة فِي الكُلْيَة[٧].

---

(١)معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٢٣ .

(٢) إصلاح المنطق ص٢٤٢، وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب ص٧١٤ .

(٣) ينظر: تثقيف اللسان ص٧٤ .

(٤) ينظر: تصحيح التصحيف ص٤٤٣، ٤٤٥ .

(٥) تقويم اللسان ص ١٥٤ .

(٦) العين ٥/ ٤٠٥ .

(٧) جمهرة اللغة ٢/ ٩٨٢ .

ونسبها الفيومي إلى أهل اليمن كما صنع الخليل بن أحمد قائلًا :" وَالْكُلْوَةُ بِالْوَاوِ لُغَةٌ لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَهُمَا بِضَمِّ الْأَوَّلِ قَالُوا وَلَا يُكْسَرُ "(١).

وذكر الفيروزآبادي(٢)، وعبد القادر البغدادي(٣)، والصبان(٤) أن الكلى: جمع كلية أو كلوة، واقتصر الشيخ خالد الأزهري على كلوة في قوله :" والكلى جمع كلوة "(٥).

وفي (معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/ ١٩٥٦): جمع كلوة : كلوات، وكلى، والمثنى : كلوتان .

تعقيب

مما سبق يتضح أنَّ الكُلوة بالواو لغة في الكُلية بالياء، وهي لغة أهل اليمن كما ذكر الخليل والفيومي، ولا غلط في استعمال الكتاب لكلوة بالواو، ومن استعمل لغة من لغات العرب فليس بمخطئ ولو كانت لغة ضعيفة .

---

(١) المصباح المنير ٢/٥٤٠ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط ص١٣٢٩ .

(٣) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٤٧ .

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٢٨ .

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥٠ .

المبحث الثاني

تعقبه في المصادر، في قولهم : ناب عنه نيابة

قال ابن شيث :" ناب عنه في ذلك الأمر نَوْبًا ونُؤُوبًا ، ونِيَابةً خطأ"(١).

الدراسة والتحليل :

ذكر ابن شيث أن مصدر ناب عنه بمعنى أقام مقامه يأتي على نوب بوزن (فَعْلٍ)، وفي نصه تصحيف صوابه (منابا) كما ورد في المعاجم، وعدَّ ابن شيث مجيء نيابة مصدرًا لناب خطأ، وسبقه إلى هذا الكلام ثعلب فقد أنكر مجيء (نيابة) مصدرًا لناب، قال أبو البقاء الكفوي:" ذكر ثَعْلَب في أماليِهِ أَنه يُقَال : نَاب هذا عَن هذا نَوْبًا، ولا يجوز ناب عنهُ نيابة، وهو غريبٌ "(٢).

وما ذكره ابن شيث مردود بما يأتي :

أولا : **وروده في معاجم اللغة** :

ففي معجم (العين) :"وناب عنّي فلان في هذا الأمر نيابة، إذا قام مَقامَك"(٣)، وفي (تهذيب اللغة) :" وناب عنّي فلَان فِي هَذَا الْأَمر نِيابةً، إِذا قَامَ مقامَك"(٤)، وفي (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) :" وناب عنه نيابة : إذا قام مقامه "(٥).

وورد أيضًا في (لسان العرب) :" ونابَ عَنِّي فلانٌ يَنُوبُ نَوْبًا ومَنابًا أَي: قَامَ مَقَامِي؛ ونابَ عَني فِي هَذَا الأَمْرِ نِيَابَةً إِذا قَامَ مقامَك "(٦).

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٩٨ .

(٢) الكليات ص ٩١٤، وينظر: تاج العروس ٤/ ٣١٥ .

(٣) العين ٨ / ٣٨١ .

(٤) تهذيب اللغة ١٥ / ٣٥٠ .

(٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١٠/ ٦٧٩٩ .

(٦) لسان العرب ١ / ٧٧٤ .

وفي (المصباح المنير) :" وَنَابَ الْوَكِيلُ عَنْهُ فِي كَذَا يَنُوبُ نِيَابَةً فَهُوَ نَائِبٌ وَالْأَمْرُ مَنُوبٌ فِيهِ وَزَيْدٌ مَنُوبٌ عَنْهُ "(١).

وورد أيضًا في المعاجم الحديثة(٢)، وصرح أحمد رضا بصحته قائلًا :" وجاء في مصدره نيابة، وهو صحيح وإن أنكره ثعلب "(٣).

ثانيا : ورود على ألسنة النحويين والصرفيين .

قال السيرافي :" وكان التصغير حادثًا في المصغر لما بيّناه من نيابة عن الصفة احتيج له إلى علامة "(٤).

وقال ابن بابشاذ :" فدل ذلك كله على نيابة حرف النداء عن الأفعال"(٥).

تعقيب

ورد (نيابة) مصدر ناب في معاجم اللغة، واستعمله النحويون والصرفيون في كلامهم، وبهذا يتبين أن تخطئة ابن شيث للكتاب ليست على الجادة، ولا خطأ في استعمالهم، وما ذكره ابن شيث وافق فيه ثعلبًا، وظهر أيضًا التصحيف الوارد في نصه، وصوابه (منابًا) كما ورد في المعاجم .

---

(١) المصباح المنير ٢/ ٦٢٩ .

(٢) ينظر: تكملة المعاجم العربية ١٠/ ٣٢٨ ، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٣/ ٢٢٩٩ ، والمعجم الوسيط ٢/ ٩٦١ .

(٣) معجم متن اللغة ٥/ ٥٦٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٦٦ .

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٥ ، وينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص٢٣٥ ، ٢٦٩ ، والبديع في علم العربية ١/ ٣٤٨، ٥٠٤ .

المبحث الثالث:

تعقبه في المشتقات.

١ ـ طريق مخوفة

قال ابن شيث :" ومنه قولهم : طريقٌ مَخُوفة، والصواب : مَخِيفة بفتح الميم، أو مخُيفة بضمها، إذا كانت هي التي تخيف "(١).

الدراسة والتحليل :

أورد ابن شيث في هذا النص أن بعض الكُتَّاب يغلطون في قولهم : طريق مخوفة، ومخوفة اسم مفعول من (خيف) المبني للمجهول، وذكر الصواب أن يقولوا : طريق مَخيفة بفتح الميم، أو طريق مُخيفة بضم الميم اسم فاعل من أخاف بوزن مُفْعِلَة والأصل مُخْوِفَة فنقلت كسرة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وقلبت الواو ياء فصار (مُخِيفَة)، وما أورده ابن شيث مردود بما يأتي :

أولا : **صياغة اسم المفعول على مخوفة ورد في كلام العلماء** .

قال ابن السراج :" وكذلك إن أردت بالاسم أن تجعله يعم الجنس كله، ويكون إخبارك عن واحده كإخبارك عن جميعه كان الخبر منصوبًا كقولك: هذا الأسد مهيبًا، وهذه العقرب مخوفة "(٢).

وقال ابن الأثير :" تقول هذا الأسد مهيب، وهذه العقرب مخوفة، ترفع؛ لأنّك تريد واحدًا من الأسود والعقارب، فإن أردت عموم الجنس نصبت(٣) .

لكن في النصين السابقين ورد مخوفة وصفًا للعقرب

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص١٨١ .

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٥٢ .

(٣) البديع في علم العربية ١/ ١٩٢ .

وأورد ابن المستوفي في (تاريخ إربل) بيتين لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن موهوب الجزري (بعد ٥٩٩ هـ) :

كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى اللِّقَاءِ وَدُونَنَا قُلَلُ الْجِبَالِ ودونهنّ حتوف

وَالرِّجْلُ عَارِيَةٌ وَمَالِيَ مُرْكَبٌ وَالْكَفُّ صِفْرٌ وَالطَّرِيقُ مخوف[١]

وأورد ابن خلكان على لسان الشيخ محمد بن أحمد بن عبيد ما نصه:" وكانت الطريق مخوفة "[٢] .

وقال البهاء زهير :

كيف لا تهتم بالعدة ∴ والطرق مخوفة[٣]

وفي (تفسير ابن عرفة) :" لا تمش هذه الطريق فإنها مخوفة "[٤].

ثانيا : اقتصر بعض العلماء على (مخوف) دون مخيف، وهو عكس ما ذكره ابن شيث .

اقتصر ابن السكيت في وصف الطريق على مخوف، وتبعه في ذلك الجوهري قائلًا :" وطريقٌ مَخوفٌ، لأنه لا يُخيفُ وإنما يُخيفُ فيه قاطعُ الطريق"[٥].

وابن الجوزي أجاز طريق مخوف، ونسب طريقًا مخيفًا إلى العامة .

---

(١) البيتان من الكامل، ينظر: تاريخ إربل لابن المستوفي ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) وفيات الأعيان ٧/ ٢٥٦، وينظر: تاريخ الإسلام ١٣/ ٥٩١، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٨/ ٢٢٠، والوافي بالوفيات ٢٩/ ٢٨٩ .

(٣) الكشكول ١/ ٢١٢ .

(٤) تفسير ابن عرفة ٢/ ٢٥٣ .

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/ ١٣٥٩ .

ثالثا : **أورد الخليل الوصفين للطريق قائلًا** :" **وتقول**: **طريقٌ مَخُوفٌ يخافُه الناس**، **ومُخيفٌ يُخيفُ الناس** "(١).

وذكر ذلك ـــ أيضًا ـــ أبو بشر البندنيجي(٢)، وإبراهيم الحربي(٣)، وأبو منصور الأزهري (٤).

وذهب محمد بن عبد الله الخرشي المالكي (١١٠١ هـ) إلى أن مخوفةً هو القياس قائلًا :" والْقِيَاسُ مَخُوفَةٌ بالواو؛ لأَنَّ الطَّرِيقَ لَيْسَتْ مُخِيفَةً وإنَّما الْمُخِيفُ قَاطِعُهَا "(٥) .

قال الشهاب الخفاجي :" فقولهم: الطريق مخوف لا خطأ فيه "(٦).

وعد الدكتور أحمد مختار عمر قولهم :" طريق مخوف " فصيحة، وقولهم : طريق مخيف صحيحة (٧) .

وفي (المصباح) :" خَافَ يَخَافُ خَوفًا وخِيفَة ومَخَافَة وخِفْتُ الأمر، يتعدَّى بنفسه فهو مخوف، وأخافني الأمرُ فهو مُخِيفٌ بضم الميم ... وطريق مخوف بالفتح أيضًا؛ لأَنَّ النَّاس خافُوا فيه ومَالَ الحائِطُ فأخاف النَّاسَ فهو مُخِيفٌ وخافُوهُ فهو مَخُوفٌ، ويتعدَّى بالهمزة والتَّضعيف فيقال : أخفتُهُ الأمرَ فَخَافَهُ وخَوَّفْتُهُ إيَّاهُ فَتَخَوَّفَهُ "(٨).

---

(١) العين ٤/ ٣١٢ .

(٢) التقفية في اللغة ص٥٨٩ .

(٣) غريب الحديث ٢/٨٣٤ .

(٤) تهذيب اللغة ٧/ ٢٤٢ .

(٥) شرح مختصر خليل للخرشي ٢/ ٣٨٩ .

(٦) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٦٨٥ .

(٧) معجم الصواب اللغوي ١/ ٦٧٥ .

(٨) المصباح المنير ١/ ١٨٤ .

تعقيب

مما سبق يتضح أنَّ قول الكُتَّاب : طريقٌ مخوفةٌ صحيح فصيح بناء على ما أورده بعض اللغويين، وبعضهم عَدَّ هذه الصيغة هي القياس؛ لأنَّ الطريق لا تخيف بنفسها بل المخوف ما فيها من هلاك، وقد ورد استعمالها في الفصحاء من الشعراء والعلماء في كلامهم لذا نقول بأن تغليط القاضي ابن شيث الكُتَّاب في هذا الاستعمال ليس سديدًا .

وقد لوحظ فيما سبق عرضه أن الوصف ورد بالتاء مرة ومن دونها مرة أخرى طريق مخوف، وطريق مخوفة كما ذكر القاضي ابن شيث؛ وذلك لأن الطريق يذكر ويؤنث، قال الفراءُ :" يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد، والتذكير فيه أكثرُ من التأنيث، وأجْوَدُ، وبذلك نزل القرآنُ قال الله تعالى : {يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ}(١) فذكَّر، وقال في وضع آخر: {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا} (٢)، وقال السجستاني: قوم يؤنثون، فيقولون: الطريق الوسطى، والطريقُ القريبة والبعيدةُ، وقال: قولهم: فلانٌ حسنُ الطريقة، معناه: الْمَذْهَبُ "(٣).

---

(١) سورة الأحقاف من الآية ٣٠ .

(٢) سورة طه من الآية ٧٧ .

(٣) المذكر والمؤنث ١/ ٤٥٧ ، وينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٥ .

٢ ـ أمر مهول

قال ابن شيث :" ويقولون: أمر مهول، وإنما هو هائلٌ "[١].

الدراسة والتحليل

ذكر ابن شيث أن الكتاب يغلطون في قولهم : أمر مهول ، ولم يصرح بالغلط أو الخطأ في استعمالهم لهذا اللفظ، لكنه يفهم من كلامه، وذكر الصواب أن يقولوا : أمر هائل، وما ذكره ابن شيث هو ما عليه الصرفيون واللغويون .

قال الخليل :" هول: الهَوْلُ: المخافة من أمرٍ لا تدري على ما تَهْجمُ عليه منه، كهَوْل اللّيل، وهَوْل البَحْر. تقول: هالني هذا الأمر يَهُولُني، وأمر هائل، ولا يقال: مهول "[٢].

وقال بقوله قاسم بن ثابت السرقسطي[٣]، ونقل أبو علي القالي[٤]، وأبو هلال العسكري[٥] كلام الخليل السابق ونسبوه إليه، ويفهم منه موافقتهم له.

وذهب ابن جني[٦]، وابن مكي الصقلي[٧]، وابن هشام اللخمي[٨]، وابن بري[٩]، وابن الجوزي[١٠]، وصلاح الدين الصفدي[١١] إلى أنه لا يقال : أمر مهول، ونسبوا هذا

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٠٤ .

(٢) العين ٤/ ٨٦ .

(٣) ينظر: الدلائل في غريب الحديث ٢/ ٨٤٤ .

(٤) ينظر: البارع في اللغة ص١٠٥ .

(٥) ينظر: الفروق اللغوية ص٢٤٣ .

(٦) ينظر: تاج العروس ٣١/ ١٦٧ .

(٧) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص١٣١ .

(٨) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٤٥٢ .

(٩) ينظر: غلط الضعفاء من الفقهاء ص٢٧ .

(١٠) ينظر: تقويم اللسان ص١٨٥ .

(١١) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٥٠٠ .

القول إلى لغة العامة، والصواب عندهم: أمر هائل، كما ذكر ابن شيث وغيره من الصرفيين واللغويين .

تعقيب

والذي يظهر لي صحة قول الكتاب : أمر مهول ، لما يأتي :

أولًا : وروده في الاستعمال ، قال الشاعر :

ومَهــولٍ مــن المَناهــل وَحْــشٍ ذي عراقيــب آجــن مــدفان[١]

وهو شعر فصيح كما صرَّح ابن سيده وغيره[٢] .

وأوضح الخليل معنى مهول في البيت قائلًا :" يعني بالمَهول: الّذي فيه هَوْلٌ ... والعَرَبُ إذا كان الشيء هوله أخرجوه على فاعل، مثل دارع لذي الدَّرْع وإذا كان فيه أو عليه أخرجوه على مفعول، كقولهم: مَجْنُونٌ، أي: فيه جُنونٌ، ومَدْيونٌ، أي: عليه دين "[٣].

ووقع في قول ابن نباتة :" إن الخطب مهول منظره "[٤].

وصحح قول ابن نباتة وخرج على أنه ضرب من الْمجَاز[٥].

ووقع في قول الشهاب الخفاجي :" ولك أن تقول: المبالغة ؛ لأنه أمر عظيم مهول عند كل أحد ولا يلزم تفاوت أفراده فتدبر "[٦].

---

(١) بلا نسبة في العين ٤/ ٨٦ ، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٤٥ .

(٢) ينظر: المخصص ٣/ ٣٥٥ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٤٢١ ، وتاج العروس ٣١/ ١٦٧.

(٣) العين ٤/ ٨٦ .

(٤) شرح خطب ابن نباتة لطاهر بن صالح الجزائري ، دار الكتب العلمية ص٣٢٨ .

(٥) ينظر: تاج العروس ٣١/ ١٦٧ .

(٦) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ٢٤٦ .

ثانياً : ذكرت المعاجم اللغوية الوجهين : أمر مهول وهائل .

قال ابن دريد :" والهَوْل من قَوْلهم: هالني الأمرُ يَهولني هَوْلًا، وَالْأَمر هائل ومَهول "(١)، وابن الأثير :" وَقَدْ هَالَهُ يَهُولُهُ، فَهُوَ هَائِلٌ ومَهُولٌ "(٢).

والفيروزآبادي :" وهَوْلٌ هائِلٌ ومَهُولٌ، كمَقولٍ، تأكيدٌ "(٣).

وقال الزمخشري :" ومن المجاز: مكان مهولٌ: فيه هولٌ "(٤).

ثالثاً : أجاز عدد من المعاجم الحديثة هذا الاستعمال، منها تكملة المعاجم العربية(٥)، ومعجم متن اللغة(٦)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٧).

وفي (معجم الصواب اللغوي) :" ورد الفعل (هال) في المعاجم لازمًا؛ وبذا يكون الوصف منه بصيغة اسم الفاعل، ويمكن تصويب المثال المرفوض باعتباره اسم مفعول من الفعل المتعدي (هال) الذي ورد متعديًا بنفسه في بعض المعاجم القديمة "(٨).

وأجاز الأستاذ محمد العدناني هذا الاستعمال وذكر أحد عشر مصدرًا تجيز الهائل والمهول كليهما وختم كلامه بلابد من قبول ما جاء به الأحد عشر مصدرًا موثقًا عن

---

(١) جمهرة اللغة ٢/ ٩٩٠ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٨٣ .

(٣) القاموس المحيط ص ١٠٧٣ .

(٤) أساس البلاغة ٢/ ٣٨٢ .

(٥) ينظر: ١١/ ٢٨ .

(٦) ينظر: ٥/٦٨٤ .

(٧) ينظر: ٣/ ٢٣٧٥ .

(٨) معجم الصواب اللغوي ١/ ٧٣٨ .

كلمة المهول[١]، وعليه فيجوز استعمال أمر مهول وأمر هائل ولا داعي لتخطئة الكتاب كما ذكر ابن شيث .

٣ ـ قَادُوم وقَدُّوم

قال ابن شيث :" ويقولون : قَادُومٌ، وقدُّومٌ بالتشديد، وهو خطأ، والصواب: قَدُومٌ بالتخفيف بغير ألف "[٢].

الدراسة والتحليل

خطَّأ ابنُ شيث قولَ الكُتَّاب : قادُومٌ بالألف، وقَدُّومٌ بالتشديد من دون ألف، وذكر الصواب في هذا اللفظ (قَدُومٌ) بالتخفيف، وفي تخطئته لقدُّومٍ بالتشديد وافق ابنَ درستويه في ذلك، ففي الصحاح :" قال ابن السكيت: ولا تقل: قَدُّوم بالتشديد، والجمع قُدُم"[٣].

وذكر بعض اللغويين فيها الوجهين، ففي (لسان العرب):" وَقِيلَ: القَدوم، بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ، قَدُومُ النَّجَّارِ"[٤]، وذكر مرتضى الزبيدي في (تاج العروس) أنَّ قدومًا قد تشدد داله على أنّه اسمُ مَوضِعٍ أَوْ على أنَّه قَدُومُ النَّجَّارِ، وَهِي لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ[٥].

وفي معجم تيمور أنَّ التشديد لغة أهل الصعيد[٦] .

---

(١) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٧٠٥ .

(٢) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٢٤ .

(٣) الصحاح ٥/ ٢٠٠٨ .

(٤) لسان العرب ١٢/ ٤٧٢ .

(٥) ينظر: تاج العروس ٣٣/ ٢٤٤ .

(٦) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية ٥/ ١٠٣ .

وفي تخطئته لقادوم وافق ابن مكي الصقلي[١]، وابن هشام اللخمي[٢]، وصلاح الدين الصفدي[٣] فقد منعوا ذلك ونسبوا قادومًا إلى لغة العامة .

تعقيب

والذي يظهر لي صحة قول الكُتَّاب (قادوم) بالألف؛ لما يأتي:

أولًا : **ورد استعماله في بعض المصادر القديمة** .

أورد ابن أبي حاتم في تفسيره في قصة نوح ـ عليه السلام ـ ما نصه :" أَوْحَى إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قومك إلا مَنْ قَدْ آمَنَ فَاصْنَعِ الْفُلْكَ قَالَ: يا رب ما أنا بِنَجَّارٍ قَالَ بَلَى فَإِنَّ ذَلِكَ بِعَيْنِي خُذِ الْقَادُومَ .." [٤].

وأورد المهلب الأسدي في قصة الخضر وموسى ـــ عليهما السلام ـــ ما نصه:" قَالَ سَعِيدٌ:" قَلَعَ لَوْحًا مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ بِالْقَادُومِ "[٥].

ثانياً : **أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيّة صيغة (فاعول) اسماً للآلة** ؛ لأنَّ ما ورد منها عدد غير قليل، كساطور وطاحونة وغيرهما؛ وعليه يصبح لفظ (قادوم) فصيحًا[٦] .

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص٨٢ .

(٢) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٨٢ .

(٣) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٤١٢ .

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ٢٠٢٧ .

(٥) المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح ١/ ٢١٨ .

(٦) ينظر: كتاب في أصول اللغة ١/ ٢٨، ومعجم الصواب اللغوي ٥٩٦/١ .

المبحث الرابع

تعقبه في المذكر والمؤنث.

١ ـ امرأة عزباء

قال ابن شيث :" ويقولون للمرأة التي لا زوج لها : عزباء ، والصواب : عَزَبة"(١).

الدراسة والتحليل

أنكر ابن شيث قول الكُتَّاب: امرأة عزباء، وهي التي لا زوج لها، وذكر الصواب أن يقولوا : امرأة عزبة، وما ذكره وافق فيه ابن هشام اللخمي، وصلاح الدين الصفدي فقد نسبا عزباء إلى لغة العامة .

والذي يظهر لي صحة قول الكتاب : امرأة عزباء ، لما يأتي :

أولا : ورود أعزب للرجل يقتضي القياس أن يقال : عزباء للمرأة مثل أحمر وحمراء كما ذكر الفيومي .

قال الفيومي :" قال أبو حاتِمٍ ولا يُقَالُ: رجُلٌ أَعزبُ، قال الأَزْهَرِيُّ وأجازه غيرُهُ وقياسُ قول الأزهريِّ أنْ يُقَال: امْرَأَةٌ عَزْبَاءُ مثلُ أَحْمَرَ وحمراءَ"(٢).

وقال أيضًا :" وقد يأتي من فَعَلَ بالفتح على (أَفْعَلَ) نحو: شَابَ فهو أَشْيَبُ وفَاحَ الْوَادِي إِذَا اتَّسَعَ فهو أَفْيَحُ، وبَلَجَ الحقُّ فهو أَبْلَجُ، وعَزَبَ الرَّجُلُ فهو أَعْزَبُ، وحَيْثُ كَانَ الْفَاعِلُ عَلَى أَفْعَلَ لِلْمُذَكَّرِ فَهُوَ لِلْمُؤَنَّثِ عَلَى فَعْلَاءَ نَحْوُ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ "(٣).

وذكر ابن منظور أنَّها لغة قائلًا :" والعَزَب الَّذِي لَا زَوْجَةَ لَهُ، وَيُرْوَى الأَعزب، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ وَاللُّغَةُ الفُصْحى العَزَب "(٤).

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٢٦ .

(٢) المصباح المنير ٢/ ٤٠٧ .

(٣) السابق ٢/ ٦٩١ .

(٤) لسان العرب ١١/ ٣٠ .

وورد في الحديث :"وما في الجنة أعزب"[١]، قال النووي موضحًا:" قوله:" وما في الجنة أعزب " هكذا في جميع نسخ بلادنا أعزب بالألف وهي لغة "[٢].

وقال ابن الأثير :" ورد في الحديث :" «أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم أَعْطَى الآهِل حظَّيْن والأعزب حظًّا» الآهل الَّذي له زوجةٌ وعيالٌ، والأعزب الَّذي لا زوجةَ له، وهي لُغَةٌ رديئةٌ، واللُّغَةُ الفُصحى عزبٌ "[٣].

وكفى بكلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ شاهدًا على صحة (أعزب) في اللغة وفصاحتها، وهو أبلغ وأفصح من نطق بالعربية، ولغته لا توصف بالرداءة أو الضعف.

ثانياً : ورود عزباء في نصوص العلماء مما يقتضي صحة النطق بها .

قال ابن الأثير :" ورجُلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عَزْبَاء، ولا يُقالُ فيه أعْزَب"[٤]، وقال العيني :" يقال: رجل عَزَبٌ وامرأة عزباء "[٥].

ونخلص إلى فصاحة رجل عزب وامرأة عزب وعزبة، وصحة رجل أعزب وامرأة عزباء، ومن تكلم بذلك من الكتاب فليس بمخطئ .

وقد لوحظ أنَّ مجيء أعزب على وزن (أفعل) معدود من جملة الألفاظ التي ورد فيها اسم الفاعل على وزن أفعل، وهي ألفاظ قليلة كما ذكر الفيومي.

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢١٧٨ .

(٢) شرح النووي على مسلم ١٧/ ١٧١ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٨٤ .

(٤) السابق ٣/ ٢٢٨ .

(٥) شرح أبي داود للعيني ٢/ ٢١٥ .

٢ ـ امرأة أرملة ورجل أرمل

قال ابن شيث :" ويقولون: امرأة أرملة ورجل أرمل، يعنون بذلك التي مات زوجها أو ماتت زوجته، والأرمل والأرملة : المحتاجون "[١].

الدراسة والتحليل

أنكر ابن شيث إطلاق الكُتَّاب الأرمل والأرملة لمن ماتت زوجته، ومات زوجها، والصواب عنده كما يفهم من قوله : والأرمل والأرملة : المحتاجون .

وقد اختلف الصرفيون واللغويون في ذلك على مذاهب :

المذهب الأول : أن معناهما الفقير والفقيرة، وهو مذهب أبي بكر الزبيدي، ونسب أبو بكر الزبيدي[٢] إطلاقهما على من فقد زوجته ومن فقدت زوجها إلى العامة، وعده من جملة ما تلحن فيه، وتبعه صلاح الدين الصفدي[٣]، وهو قول القاضي ابن شيث.

وتعقب ابن هشام اللخمي أبا بكر الزبيدي فيما ذهب إليه قائلًا :" كانَ ينبغي له ألَّا يُدْخِلَ مثلَ هذا في لَحْنِ العامةِ، لأنَّه قد قالَ به كثيرٌ من اللغويين، وما حكاهُ بعضُ أَهْلِ اللغةِ لا تُلَحَّنُ بهِ العامةُ "[٤].

المذهب الثاني : يقال للمرأة التي فقدت زوجها : أرملة، ولا يقال للرجل الذي فقد زوجته : أرمل إلا على التشبيه، وهو قول الخليل الفراهيدي.

قال الخليل :" والأرملة: التّي مات زَوْجُها، ولا يقال: شيخٌ أرملُ إلاّ أن يشاء شاعر في تمليح كلامه، كقول جرير:

هـذي الأرامـلُ قـد قضَّـيتَ حاجتهـا فَمَـنْ لحاجـةِ هـذا الأَرْمَـلِ الـذَّكَرِ

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص٢٢٦ .

(٢) لحن العوام ص٢٢٩ .

(٣) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٩٨ .

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٤٩ .

يعني بالأرمل: نَفْسَه "[١].

وقال ابن الأعرابي :" الأرملة: التي مات عنها زوجها، سميت: أرملة لذهاب زادها، تقول العرب: أرمل الرجل إذا نفذ زاده "[٢].

وقالَ ابنُ جِنِّي :" قَلَّما يُسْتَعْمَلُ الأَرامَلُ في المُذكَّرِ إلاّ عَلَى التَّشْبِيهِ والمُغالَطَةِ قالَ جِريرٌ :

كُلُّ الأَرامِلِ قَد قَضَيَّتَ حاجَتَها فمَنْ لحاجَةِ هذا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

يُرِيدُ بذلك نَفْسَه "[٣].

وقال ابن الأنباري :" لا يقال له إذا ماتت امرأته أرمل إلا في شذوذ ؛ لأن الرجل لا يذهب زاده بموت امرأته إذ لم تكن قيِّمة عليه "[٤] .

وذكر نشوان بن سعيد الحميري أن أكثر الفقهاء يذهبون هذا المذهب، ويقولون في الوصية للأرامل : إنها للنساء دون الرجال[٥].

وخص ابنُ بُزُرْجَ الأرملة بالمرأة التي لا زوج لها وهي فقيرة، وذكر أنه لا يُقالُ لِلْمَرْأَةِ التي لا زَوْجَ لَهَا وهِيَ مُوسِرَةٌ: أَرْمَلَةٌ[٦].

---

(١) العين ٨/ ٢٦٦ .

(٢) الغريبين في القرآن والحديث ٣/ ٧٧٩ .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٢٥٨ .

(٤) المغرب في ترتيب المعرب ص ١٩٩، وينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٣/ ٧٨٠ .

(٥) ينظر: شمس العلوم ٤/ ٢٦٢٤ .

(٦) التكملة والذيل والصلة للصغاني ٥/ ٣٧٥ .

المذهب الثالث : أنه يقال للرجل الذي ماتت زوجته : أرمل، وللمرأة التي مات زوجها : أرملة، وهو مذهب ابن قتيبة[١]، وكراع النمل.

قال كراع النمل :" ويقال: رجُلٌ أرملٌ : لا امرأةَ له، وامرأةٌ أرملة : لا زوج لها، والجميعُ الأرامل "[٢].

وزاد ابن الأثير الأمر وضوحًا بأنَّ اللفظ يشمل الغني والفقير قائلًا :" الأرملُ الَّذي ماتتْ زوجتُه، والأرملةُ الَّتي مات زوجُها، وسواءٌ كانا غنيَّين أو فقيرين "[٣] .

وبهذا المذهب قال الجوهري[٤]، وأبو عبيد[٥]، وابن الخباز[٦]، وابن هشام اللخمي[٧]، وعبد القادر البغدادي[٨] .

تعقيب

مما سبق نخلص إلى أن الأرمل يطلق على الفقير والأرملة على الفقيرة، ويصح أيضًا إطلاقهما على الرجل الذي ماتت زوجته والمرأة التي مات زوجها، وقد قال بذلك جماعة من اللغويين والصرفيين، وبذلك يكون تغليط ابن شيث للكُتَّاب في هذين اللفظين ليس سديدًا .

---

(١) ينظر كتبه : غريب الحديث ١/ ٢٣٣ ، وأدب الكاتب ص٤٤٠ ، وغريب القرآن ص٣٠٤ .

(٢) المنجد في اللغة ص١٢١ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٢٦٦ .

(٤) ينظر: الصحاح ٤/ ١٧١٣ .

(٥) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع ص٣٥٠ .

(٦) ينظر: توجيه اللمع ص٤٢٠ .

(٧) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٤٩ .

(٨) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٧٠ .

٣ ـ السكين بين التذكير والتأنيث

قال ابن شيث :" حدَّدْت السِّكِّينَ، أحددته، والسكين مذكر لا غير، وهم يقولون خلاف ذلك "[١].

الدراسة والتحليل

اختار ابن شيث في نصه السابق تذكير السكين، وعليه يقال : حددت السكين وأحددته بضمير المذكر، ونسب إلى الكتاب أنهم يختارون غير ذلك يعني تأنيث السكين ويقولون : حددت السكين وأحددتها بضمير المؤنث، وهاك البيان والتفصيل :

اختلف الصرفيون واللغويون في تذكير السكين وتأنيثها على مذهبين :

الأول : أن السكين مذكر ولا يجوز فيه التأنيث، وهو مذهب أبي زيد الأنصاري[٢]، والأصمعي[٣]، وابن الأعرابي[٤]، وابن السكيت[٥]، وأبي حاتم السجستاني[٦] .

ونسب ابن مكي الصقلي تأنيث السكين إلى لغة العامة[٧].

والآخر : أن السكين يذكر ويؤنث، وهو مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي، والكسائي، والفراء، وثعلب[٨] .

---

(١) معالم الكتابة ومغانم الإصابة ص ١٩٤ .

(٢) ينظر: المصباح المنير ١/ ٢٨٢ .

(٣) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ص١٢٣ .

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٧١٨ .

(٥) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ص١٢٣ .

(٦) ينظر: تثقيف اللسان ص١٣٧ .

(٧) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٣٧ .

(٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٧١٨ .

قال الخليل:" والسِّكِّينُ : المدية، يذكر ويؤنث، ويجمع على السَّكاكين"(١)، وحكى الكسائي : سكينة "(٢).

وأنشد الفراء في تأنيث السكين قول الشاعر(٣) :

فعيَّثَ فِي السَّنام غَدَاةَ قُرٍّ بِسِكِّينٍ مُوَثَّقَةِ النِّصابِ

وَأنْشد فِي التَّأْنِيث(٤) أَيْضًا :

إِذَا أعْرَضَت مِنْهَا عَناقٌ رَأَيْتَه بسكيِّنِه من حولهَا يتلهف

يلوذ بهَا عَنْ عينهَا لَا يَرُوعُها كَأَنَّهُ من حَوْبائه الموتُ يُصْرَفُ

قال مرتضى الزبيدي :" ويَشْهدُ للتَّأْنِيثِ: فجاءَ المَلَكُ بسِكِّينٍ دَرَهْرَهَةٍ أَي: مُعْوَجَّة الرأْسِ "(٥).

وذكر القلقشندي أن الأصل في السكين التذكير، وورد سكينة بالهاء، وهو قليل(٦) .

وشاهد التذكير قول أبي ذُؤَيْب(٧):

---

(١) العين ٥/ ٣١٣ .

(٢) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ص١٢٣ .

(٣) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ص١٢٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٧١٨، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/ ١٧٤ ، والمصباح المنير ١/ ٢٨٢، وتاج العروس ٣٥/ ٢٠٣. والبيت من بحر الوافر .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٤١٧ ، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ص١٤٣ .

(٥) تاج العروس ٣٥/ ٢٠٣ .

(٦) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ٢/ ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٧) من الطويل ، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٧١٨ ، وأساس البلاغة ١/ ١٧٧ ، واتفاق المباني وافتراق المعاني ص١١١ .

يـــرى ناصـــحًا فِيمَـــا بـــدا وَإِذا خـــلا فَـــذَلِك ســـكين علـــى الْحلـــق حـــاذق

وقال بالتذكير والتأنيث أبو هلال العسكري[١]، وأبو عبيد الهروي[٢]، وأبو عثمان السرقسطي[٣]، وأبو البركات الأنباري[٤]، والمطرزي[٥]، والفيومي[٦]، ومصطفي الغلاييني[٧]، ومن المعاصرين الأستاذ محمد العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)[٨] .

تعقيب

الراجح هو جواز التذكير والتأنيث في السكين؛ لوروده في الشعر الفصيح، وقال بذلك جمع من الصرفيين واللغويين، وبذلك يكون استعمال الكتاب حددت السكين وأحددتها صحيحًا، وتغليط ابن شيث لهم في هذا الاستعمال ليس سديدًا .

ولوحظ أنَّ السكين اسم آلة على وزن (الفِعِّيل) وهو ليس من الأوزان المشهورة لاسم الآلة .

---

(١) ينظر: التلخيص في معرفة الأشياء ص٤١٩ .

(٢) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٣/ ٩١٤ .

(٣) ينظر: كتاب الأفعال ٢/ ٢٥١ .

(٤) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٥ .

(٥) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ص٢٣٠ .

(٦) ينظر: المصباح المنير ١/ ٢٨٢ .

(٧) ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ٩٩ .

(٨) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٣١٤ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فقد انتهيت من هذه الدراسة . بفضل الله ومنِّه ـ التي جمعت فيها ما يمكن الرد فيه على القاضي ابن شيث القرشي فيما أورده من الألفاظ التي يغلط فيها الكُتَّاب في الباب الثامن من كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة)، وأسجل النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي:

أولا: كشفت الدراسة عن مكانة القاضي ابن شيث العلمية، فقد كان بحق عالمًا جليلًا ومتأدبًا فاضلًا، وكاتبًا بارعًا، وبليغًا حصيفًا دلَّل على ذلك كتابه (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) .

ثانيًا : ابن شيث كان محقًا في التنبيه على ما يغلط فيه الكُتَّاب وقد حالفه التوفيق في معظمها، وجانبه الصواب في الألفاظ التي تناولتها الدراسة، وبرأتُ فيها ساحةَ الكُتَّاب، ورفعتُ عنهم وصف ابن شيث لهم بالتخطئة.

ثالثًا : كشفت الدراسة عن المقياس التي اتخذه ابن شيث لنفسه في إيراده وحكمه على هذه الألفاظ بأنه اتخذ مقياسًا متشددا في قبول الأفصح وتخطئة الفصيح وهو منهج الأصمعي وغيره .

رابعًا : بينت الدراسة أن ابن شيث قد وافق غيره ممن سبقه في الحكم على هذه الألفاظ من النحويين والصرفيين واللغويين، وقد وافقه بعض المتأخرين في ذلك .

خامسًا : كشفت الدراسة عن الخلط الذي وقع فيه ابن المستوفي في ترجمة ابن شيث، وبينت التصحيف في نسبته عند الذهبي .

سادسًا : كشفت الدراسة خطأ محقق كتاب (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) في ضبطه الفعل (شلت) بكسر الشين بأنه خطأ وعده ابن هشام من لحن العوام لأن (شال) كـ(قال)

والصواب فيه : شُلتُ بضم الشين في الماضي، والأمر (شُلْ) .

سابعاً : ما منعه ابن شيث وأخذه على بعض الكتاب كان من قبيل اللغات؛ ولذلك تعقيبه غير صحيح .

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها، أسأل الله العون والتوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم، جلّ من أنزله.**
- **أحاديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ .**
- **الكتب:**

ـ أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري، تحقيق/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي، تح/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين بن قيم الجوزية، تح د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .

ـ الأزمنة والأمكنة، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ .

ـ أساس البلاغة، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

ـ اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق / محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢م .

ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة لبنان ـ بيروت .

ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ـ أيار / مايو ٢٠٠٢م .

ـ الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، تح/ مصطفى السقا وزميله، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

ـ إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ .

ـ البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيِّ ـ سورة يوسف دارسة وتحقيقا، رسالة (دكتوراه) للباحث/ إبراهيم عناني عطية عناني، جامعة المدينة العالمية – كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا ، العام الجامعي ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م .

ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزَّبيدي، تحقيق/مجموعة من المحققين، دار الهداية .

ـ تاريخ إربل لابن المستوفي، تحقيق/ سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٠م .

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق/ عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م .

ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لعمر بن خلف بن مكي الصقلي، قدّم له/ مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م .

ـ التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر ـ تونس، ١٩٨٤هـ .

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ،لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى .

ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق/ السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

ـ التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ التقفية في اللغة، لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، تحقيق د/ خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية . وزارة الأوقاف ـ إحياء التراث الإسلامي ـ مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٧٦م .

ـ تقويم اللسان، لأبي الفرج ابن الجوزي، تح د/ عبد العزيز مطر، دار المعارف، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م .

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ـ القاهرة الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ .

ـ تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

ـ توجيه اللمع، لابن الخباز، تح د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ القاهرة ، ط الثانية ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م .

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تح د/ عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

ـ التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، تحقيق/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م .

ـ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله القرطبي، تح/ أحمد البردوني وزميله، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة الثانية : ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تح/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م .

ـ جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، تح/ شعيب الأرناؤوط ـ وعبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة ـ الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، دار الفكر ـ بيروت.

ـ جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.

ـ حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تح د/ أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

ـ خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

ـ خزانة التراث ـ فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل .

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق .

ـ درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تح/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د/ محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ ديوان أبي نواس، حققه وضبطه وشرحه/ أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر ١٩٥٣م .

ـ ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين اليونيني، بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، حققه وعلق عليه د/ إحسان عباس، د/ محمد بن شريفة، د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٢م .

ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم السهيلي، تح/ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي، تحقيق الدكتور/ محمد الدالي تقديم الدكتور/ شاكر الفحام، دار صادر، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م .

ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الحديث ـ القاهرة ، الطبعة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

ـ شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق/ عبد العزيز رباح ـ أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ ـ ١٤١٤ هـ .

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى .

ـ شرح المفصل لابن يعيش، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق / خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .

ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تح د/ عبد الرحمن السيد، وزميله، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

ـ شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للخفاجي، تح/ ميسون عبد السلام نجيب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث دار الكتب الوطنية ـ مكتبة قريش، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢م .

ـ شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري، تح/ مصطفى السقا وزميليه، دار المعرفة ـ بيروت .

ـ شرح شعر المتنبي لابن الإفليلي، تح د/ مصطفى عليَّان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، السفر الأول .

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .

ـ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م .

ـ شرح كتاب سيبويه للرماني، رسالة دكتوراه للباحث/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ الصحاح، لأبي نصر الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

ـ العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، تحقيق/ مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري ـ الدوحة ، الطبعة الأولى .

ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي ، تح د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .

ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للسمين الحلبي ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م .
ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
ـ الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه أ. د/ فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م .
ـ غلط الضعفاء من الفقهاء، لابن بري المصري، تحقق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
ـ فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤م .
ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف/ محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
ـ قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لأبي البركات المبارك بن الشعار، تحقيق / كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .
ـ الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ كتاب الأفعال، لسعيد بن محمد المعافري المعروف بابن الحداد، تحقيق / حسين محمد محمد شرف ، مراجعة/ محمد مهدي علام ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، وزميله، دار ومكتبة الهلال .

ـ كتاب في أصول اللغة، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ـ اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، تح/ محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م .

ـ اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، تح د/ رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، الطبعة الأولى ١٩٦٤م .

ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ .

ـ اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله التميمي، تح د/ رمضان عبد التواب، وزميله، دار العروبة، الكويت ـ بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

ـ مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي الشيباني، تحقيق/ محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر ـ وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

ـ المخصص، لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

ـ المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن دار البشائر الإسلامية بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

ـ المذكر والمؤنث لابن التستري، تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض .

ـ المذكر والمؤنث لابن جني، تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ـ جدة السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ المذكر والمؤنث لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٩م .

ـ المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية ـ وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .

ـ المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تحقق د/ حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر بيروت . لبنان، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عني بتصحيحه والتعليق عليه مصطفى أحمد الزرقا، الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٤٥هـ .

ـ مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الرسالة العالمية، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ ـ ٢٠١٣م.
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق / فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
ـ المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، لابن قتيبة، تحقيق / مروان العطية ـ محسن خرابة، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م .
ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ.
ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
ـ المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
ـ المطلع على ألفاظ المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق/ محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
ـ معالم الكتابة ومغانم الإصابة لابن شيث، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٩٨م .
ـ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تح/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
ـ معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، للأستاذ / محمد العدناني، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
ـ معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب،

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .

ـ معجم اللغة العربية المعاصرة ، للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م .

ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م .

ـ مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، لمحمَّد بن سالم بن نصرالله المازني التميمي، تحقيق د/ حسنين محمد ربيع . د/ سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب والوثائق القومية ـ المطبعة الأميرية، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق/ مجموعة، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م .

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تح د/ علي محمد فاخر، وزميليه، دار السلام ـ القاهرة، ط الأولى ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠ م .

ـ المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت .

ـ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تح د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي، حققه ووضع حواشيه د/ محمد محمد أمين، تقديم د/ سعيد عبد الفتاح عاشور .

ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر .

ـ النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة .
ـ نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، للشهاب الخفاجي، دار الكتاب العربي بيروت .
ـ النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لمحمد بن أحمد الركبي، تحقيق الدكتور/ مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي وزميله، المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
ـ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تح د/ محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق، ط الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه، لأبي الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، تحقيق وشرح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .